

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: مالية و بنوك

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان

**إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في
الجزائر خلال الفترة 2015 / 2019**

تحت إشراف الدكتور:

من إعداد الطالبين:

د/ بن حاسين بن أعمار

✓ جوادي سفيان

✓ بن خالد بركات رفيق

أعضاء اللجنة

الرتبة	الجامعة	الاسم و اللقب
رئيسا	جامعة سعيدة
مناقشا	جامعة سعيدة
مشرفا	جامعة سعيدة

السنة الجامعة : 2020 / 2021



الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكر ولا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب
اللحظات إلا بذكر ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك
إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم .

أهدي ثمرة جهدي من أكرمهم الله وقال فيها قولاً كريماً " و لا تقل لها ف ولا
تهربا و قل لها قولاً كريماً ."

إلى من يسعد قلبي بلقائها إلى من أروضتني الحب والحنان إلى رمز الحب
وبلسم الشفاء والدتي العزيزة .

إلى من كلفه الله بالهبة و الوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من
أحمل اسمه بكل افتخار أي الحبيب " ميلود " .

إلى الأقرب من روعي إلى أخي " إبراهيم " .

و إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.
إلى كل الزملاء و الزميلات في الدراسة.

جمودي سفيان

الإِهْدَاءُ

إلى من قال فيهم الله عز وجل:

"واخفض لهما جنا الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الحمد لله تعالى بقدرته عز وجل، يلين الصخر ويسهل الصعب، نشكره سبحانه

وتعالى على منحه لنا من نعمة العقل والمعرفة.

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا إلى من جعل الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها

برضا الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق.

-والذي حفظها الله وبارك في عمرها-

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة.

-والذي حفظه الله وبارك في عمره

إلى كل إخوتي كبيرا و صغيرا.

إلى كل الطلبة و الطالبات تخصص مالية و بنوك

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

بن خالد بركات رفيق

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، اللهم لك الحمد و
الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، و صلى اللهم على سيدنا
مُحَمَّد و على آله و صحبه و ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
الشكر و التقدير إلى من قدموا لنا المساعدة ومدوا لنا يد العون عند حاجتنا
ووقفوا بجانبنا طيلة فترة الدراسة .

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان لأستاذنا الفاضل المشرف الدكتور "بن
حاسين بن أعمار" الذي أسعدنا بإشرافه علينا و على توجيهاته القيمة و ارشاداته
الصالبة التي لم يخل بها علينا.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة و على قبولهم لمناقشة
هذه الرسالة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لأساتذتنا بكلية العلوم الاقتصادية لما قدموه لنا من
نصائح و إرشادات.

الشكر موصول الى كافة طلبة علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك دفعة
2021 / 2020 .

سفيان / رفيق

ملخص الدراسة:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، إذ يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجيات معينة يستخدم فيها مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

فالسياسة النقدية المعاصرة تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بشكل عام في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية لوضعية الاقتصاد الجزائري للفترة 2015-2019.

ولتحقيق الهدف المطلوب من الدراسة تم التطرق في الفصل الأول إلى مفهوم السياسة النقدية وأهم أهدافها وأدواتها، أما في الفصل الثاني تم استعراض مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم مؤشرات (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات) ودراسة اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي، أما الفصل الثالث خصصناه لدراسة وتحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 2015 - 2019، وذلك من خلال تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، و دراسة تحليل المؤشرات الاقتصادية التالية: (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات) للاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال 2015-2019، و التي أظهرت أنه تحقق الأثر المطلوب منها على معظم المتغيرات ما عدا بعض المتغيرات.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات.

Abstract

Monetary policy is one of the main pillars on which economic policy is based, When used to achieve these latter objectives, the central bank follows certain strategies in which it uses the various tools available in order to achieve the desired objectives of economic policy.

Contemporary monetary policy tries to influence overall economic activity in general to achieve economic growth and stability. This study aims to highlight the monetary policy strategy in achieving economic stability through an analytical study of the situation of the Algerian economy for the period 2015–2019.

In order to achieve the desired objective of the study, the concept of monetary policy and its most important objectives and tools were discussed in the first chapter. As for the second chapter, the concept of economic stability and its most important indicators (inflation, unemployment, economic growth, balance of payments) have been reviewed and the impact of monetary policy on the overall balance has been studied. As for the third chapter, we devoted it to the study and analysis of the evolution of monetary policy in Algeria and its role in achieving economic stability during the period 2015–2019 And this through the evolution of the course of monetary policy in Algeria during the study period. And a study analyzing the following economic indicators (inflation, unemployment, economic growth, balance of payments) for economic stability during the period 2015–2019. This appeared to produce the desired effect on most variables except some variables.

Keywords:

Monetary Policy, Economic stability, Unemployment, Inflation, Economic growth , Balance of payments.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	شكر وتقدير
VI	الملخص
IV	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل إلى السياسة النقدية
3	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
3	المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية
6	المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية
8	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية
8	المطلب الأول: الأهداف الأولية

9	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة
12	المطلب الثالث: الأهداف النهائية
15	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية
15	المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية)
18	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (النوعية)
20	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى
22	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: إستراتيجية السياسة النقدية بالنسبة لإستقرار الاقتصادي	
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي
25	المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
27	المطلب الثاني: مؤشرات وأسباب عدم الاستقرار الاقتصادي
31	المطلب الثالث: عوامل وإجراءات الاستقرار الاقتصادي
37	المبحث الثاني: اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي
37	المطلب الأول: محددات الاستقرار الاقتصادي
39	المطلب الثاني: إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
45	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل نموذج (IS-LM)

50	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2015-2019	
52	تمهيد
53	المبحث الأول: واقع ومؤشرات السياسة النقدية
53	المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر
58	المطلب الثاني: مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر
63	المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2015-2019
63	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 2015-2019
67	المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019
74	خاتمة الفصل
76	الخاتمة العامة
80	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
14	المربع السحري لـ كالدور N.kaldor	(01-01)
41	إستراتيجية السياسة النقدية لتحقيق الأهداف النهائية	(01-02)
45	المربع السحري لـ كالدور	(02-02)
46	منحنى IS	(03-02)
46	منحنى LM	(04-02)
46	التوازن في سوق النقد و القرض	(05-02)
47	أثر زيادة عرض النقود على التوازن الكلي	(06-02)
48	منحى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة	(07-02)
49	حالة عدم فعالية السياسة النقدية	(08-02)
60	منحنى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	(01-03)
61	منحنى تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2015-2019	(02-03)
66	منحنى تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	(03-03)
68	منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2015-2019	(04-03)
69	منحنى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2019	(05-03)
71	منحنى تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	(06-03)
72	منحنى تطور رصيد المدفوعات في الجزائر للفترة 2015-2019	(07-03)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
60	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019	(01-03)
61	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2015 - 2019	(02-03)
64	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019	(03-03)
66	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2015 - 2019	(04-03)
67	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019	(05-03)
69	تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2015 - 2019	(06-03)
70	تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019	(07-03)
72	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2015 - 2019	(08-03)

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يمثل الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى التي سعت إليها الدول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها وإعطائه القسط الوافر من الأهمية، و لتحقيقها فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع تجنب التضخم و الحد من البطالة، حيث تعد الأزمات النقدية تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي لدول العالم ككل خاصة النامية منها، و لمواجهة هذه التحديات اتجهت الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية معنية حاولت من خلالها التخفيف من حدة الأزمات النقدية و الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي.

وتحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، فنظرا للدور الجوهري الذي تلعبه في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، كما أنها تعد حولا لمشاكل اقتصادية كالتحكم في كل من معدلي البطالة و التضخم و العمل على إيجاد حلول لأي اختلال لميزان المدفوعات، ومن ثم تجديد قيمة العملة المحلية، لما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية، و ذلك باستخدامها للأدوات التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

والجزائر على غرار هاته الدول عرفت أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية و الخارجية، و مشكل المديونية الخارجية و ارتفاع معدلات التضخم التي تمس بشكل خاص الكتلة النقدية، كل هذه الصعوبات أدت إلى تحقيق مستويات ضعيفة من الأداء الاقتصادي و تبعا لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية و التي تهدف إلى إرساء التوازنات المالية و قواعد اقتصاد السوق و التي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك بالتحكم في الكتلة النقدية و كبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضا على سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة، وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

1- طرح الإشكالية:

وبناء مما سبق ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة و التحكم الجيد فيها تم صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة 2015-2019

ويندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه، و هي:

- ✓ ما المقصود بالسياسة النقدية، وما هي أهم أهدافها و أدواتها ؟
- ✓ هل تساهم السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ؟
- ✓ هل هناك استجابة للمتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري للسياسات المنتهجة من طرف بنك الجزائر للفترة 2015-2019 ؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

- ❖ للسياسة النقدية تأثير على وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أي أن للسياسة النقدية دور فعال في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام مختلف الأدوات المعروفة.
- ❖ تكمن إستراتيجية ونجاح السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول للاستقرار الاقتصادي.

3- مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب شخصية وأخرى موضوعية أدت إلى اختيار هذه الدراسة، فالأسباب الشخصية تعود إلى الميل الشخصي للموضوع والاستفادة منه ومعرفة وضعية السياسة النقدية هذا من جهة، ومن جهة الأسباب الموضوعية نذكر منها التطرق إلى موضوع مهم في الدراسات الاقتصادية كونه يتلاءم مع التخصص، بالإضافة إلى ربط متغيري السياسة النقدية و الاستقرار الاقتصادي الأكثر تداولاً في المجال الاقتصادي، مع كثرة الأزمات المالية في الآونة الأخيرة و تأثيرها على محددات الاستقرار الاقتصادي.

4- أهداف الموضوع:

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ التعرف على بعض المفاهيم والأفكار حول السياسة النقدية في إدارة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ محاولة إظهار الارتباط بين السياسة النقدية وبعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم وميزان المدفوعات.

5- أهمية موضوع البحث:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في المساهمة وإثراء الدراسات حول السياسة النقدية المطبقة في الجزائر والتعرف على دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019).

6- حدود الدراسة :

يهدف معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمنية.

- **الحدود المكانية:** لقد قمنا بإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر تعاني من مشاكل اقتصادية وعدم الاستقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، ومن جهة أخرى تنوع السياسات الاقتصادية المتبعة نتيجة الاختلالات الدورية والأزمات الاقتصادية.
- **الحدود الزمنية:** سيتم دراسة هذا الموضوع خلال الفترة 2015-2019، وقد تم اختيار هذه الفترة على أساس أنها كانت البداية في انهيار أسعار البترول و تقلص كبير في احتياطات الصرف، مع توجه جديد في استخدام إصلاحات جديدة وبالتالي نوع جديد من السياسات الاقتصادية تتماشى مع التوجه هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنوع المشاكل الاقتصادية مما يستدعي تنوع السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجتها وبالتالي سياسات نقدية جديدة كفيلة لذلك.

7- صعوبات الدراسة:

اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر، مما يشكل و يؤدي إلى إرباك الطالب واختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بالنسب المئوية والأرقام من سنة إلى أخرى التي يبني عليها التحليل.

8- الدراسات السابقة :

* من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، الدراسة التي قام بها زناقي سيد احمد بعنوان " السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي " حالة الجزائر 2003-2014 " أطروحة دكتوراه (2015-2016) من كلية العلوم الاقتصادية من جامعة تلمسان ، والتي تناولت الإشكاليات التالية :

- ماهي متطلبات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر ؟

* و دراسة إكن لونيس بعنوان " السياسة النقدية و دورها في القرض النقدي في الجزائر خلال الفترة

(2000 - 2009)، مذكرة ماجستير في العوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، أين تناولت

الإشكالية التالية:

- ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009 ؟

* و دراسة مغيري قويدر تحت عنوان " فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة

الجزائر (1990 - 2006) " أطروحة دكتوراه (2007 - 2008) من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

من جامعة الجزائر، والتي طرحت الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1990-

2006) ؟

9- منهج البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وطريقة المعالجة، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي، الذي يعتمد على جمع البيانات والإحصائيات وتحليلها بشيء من التفصيل والتعمق بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه، و الذي يتجلى من خلال استعراض الجزء التطبيقي لهذا البحث والذي يدرس دور السياسة النقدية على محددات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الجزائري بالتركيز على الفترة 2015-2019 للاستعانة بالإحصائيات، والمنحنيات البيانية ومحاولة تفسيرها، للتوصل إلى العلاقة بين السياسة النقدية و مختلف محددات الاستقرار الاقتصادي.

10- تقسيم البحث:

لتفصيل أكثر في الموضوع نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، أي فصلين نظري و فصل تطبيقي، تطرقنا في الفصل الأول إلى ماهية السياسة النقدية و ذلك في ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى السياسة النقدية (مفهوم ، تطور ، شروط نجاحها) و في المبحث الثاني تناولنا أهدافها، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أدوات السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه إستراتيجية السياسة النقدية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي حيث في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني فكان لدراسة أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي، في حين احتوى الفصل الثالث على الجانب التطبيقي، و الذي كان دراسة تحليلية لإستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، و قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى واقع و مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2015-2019 .

الفصل الأول :

ماهية السياسة النقدية

تمهيد:

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي انطلاقا من الأزمات النقدية، حيث تجلت تطبيقاتها وازدادت أهميتها عندما تطورت مهام البنوك المركزية وخاصة في مراقبة عمل البنوك التجارية.

لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع و مستقر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

و للتعرف على مفهوم ومضمون السياسة النقدية وآليات عملها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية والذي يتضمن تعريف للسياسة النقدية ومراحل تطورها وشروط نجاحها، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى الأهداف التي تصب إليها السياسة النقدية من خلال معرفة الأهداف الأولية والوسطية والنهائية، وفي المبحث الأخير نعرض أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية، والأدوات الأخرى.

المبحث الأول: مدخل إلى السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية، ومن أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، فهي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تمس العديد من الجوانب.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهذه مجموعة من التعاريف المختلفة للسياسة النقدية:

(1) تعريف الأول: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه، بما يتفق و تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة.¹

(2) تعريف الثاني: تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تستهدف الإقامة والحفاظ على الأوضاع النقدية والائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم.²

(3) تعريف الثالث: مجموعة الإجراءات و الأدوات التي تعتمدھا الدولة من خلال السلطة النقدية بهدف تحكّم في عرض النقد بما يحقق استقرار النقدي خصوصاً الاستقرار الاقتصادي عموماً.³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: " مجموعة من القواعد و الوسائل و الأساليب و الإجراءات و تدابير التي تقوم بها السلطة للتأثير (التحكّم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة ، خلال فترة زمنية معينة." ⁴

المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة النقدية

رغم أن مصطلح السياسة النقدية ظهر حديثاً نسبياً في القرن 19م إلا أن تطورها ارتبط بتطور الفكر والأحداث الاقتصادية، فقد كان التضخم الذي انتشر في اسبانيا و فرنسا في القرن 16م سبباً في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية.

¹ محمد مروان السمان ، مبادئ التحليل الاقتصادي و الجزئي و الكلي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع الأردنية 1998 ، ص 25.

² بوزعرور عمار، السياسة الاقتصادية و آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط ، جامعة الجزائر، 2008-2009 ، ص91.

³ رحيم حسين ، الاقتصاد المصرفي مفاهيم تحاليل و تقنيات ، ط ، دار البهاء للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص 89.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسة النقدية و الاستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2013، ص15.

ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوم محددًا إلى أواخر القرن 19م عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمرار الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي (1929_1933) وظهور الفكر الكنزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لاستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معالجة الركود الاقتصادي و تحقيق النمو المطلوب.

بصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة النقدية فيما يلي:

1/ المرحلة الأولى (قبل أزمة 1929):

انحصر دور السياسة النقدية في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد و استمرار الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي 1929م، ورغم الاختلاف في وجهات النظر بين المدارس في دور النقود إلا أن السياسة النقدية ظلت تنفرد بالتطبيق في كافة اقتصاديات الشرق و الغرب دون أن ينافسها في ذلك أي سياسات أخرى.¹

و تميزت السياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع الرؤيا الحيادية للنقود، إذا كان ينظر إليها على أنها عنصر حيادي لا اثر له في الحياة الاقتصادية.²

و كان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات، و لا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود، كما قال " جون باتيستساي " و هو احد أعمدة الفكر الكلاسيكي، و لكن مع تطور الفكر الاقتصادي و تطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في الرفع أو خفض قيمة النقود و التي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج و التأثير في توزيع الدخل.

و هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة.

2/ المرحلة الثانية (1929 - 1950) :

مع تقادم الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 و عجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تغيير لها جاءت ثورة كينز بأفكار جديدة و أدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن استقرار الأسعار

¹ كرم حداد مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري ، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 193.

² حمدي عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية 2007، ص 296.

بمشكلة إنعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة، وذلك باستعمال أدوات السياسة المالية منها الإنفاق الحكومي والدين العام، وقد أثبتت نجاحاتها في المساهمة في الاستثمار ورفع المستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسة النقدية لوحدها لا تستطيع إخراج الاقتصاد من هذه الوضعية الحرجة، و بذلك تدرجت أهميتها وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلا في مسألة معالجة التضخم وهي مشكلة تعالجها السياسة النقدية، كما يرى هانسن أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الإجراء الأول بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة ومنه يجب محاربهه بأدوات السياسة المالية أولا ثم بأدوات السياسة النقدية التي اقتصر استخدامها في هذه المرحلة في الحفاظ على ثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار.¹

3/ المرحلة الثالثة (1951 - 1982):

مع التطورات الاقتصادية ظهرت العديد من النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض المرونة و بطئها و تؤكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 م انه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوة إلى التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج القومي و تكون هذه الزيادة مستقرة عن الدورة التجارية و يزداد عرض النقود بنفس المعدل في السنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.²

حسب فريدمان فان النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثورة التي يمكن أن تتجسد في الصورة أخرى مثل السندات و الأسهم العادية و السلع العينية و رأس المال البشري و بناء على هذا التحليل فان دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثورة المحتفظة بها على أشكال مختلفة و على تكلفة الاحتفاظ بالثروة و عائدها و الأذواق و تفصيلات مالكي الثروة .

¹ صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة، 2005، ص 99

² ملازم زين الدين، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية تخصص : تمويل التنمية كلية العلوم الاقتصادية، قالمة، 2012 ص 12.

عندما انتخبت تاشر رئيسة بريطانيا سنة 1979، وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة العصر النقديون، ثم تحدث بعدها الاقتصاديين عن نكسة النقديون حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من الكساد و البطالة على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقد.

4/ المرحلة الرابعة : بعد سنة 1982

و هي المرحلة التي احتدم فيها النقاش و الجدل بين أنصار السياسة المالية و أنصار السياسة النقدية، وقد بدا هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي M.Friedman الذي امن هو و مجموعة معه قدرة السياسة وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و على النقيض من ذلك يرى الماليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتولت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذلك حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "ولتر" الذي يؤمن بأهمية الأدوات السياسيين بالقدر المناسب.¹

المطلب الثالث: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:²

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز أو فائض) نوعية أو طبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...الخ.
- تحديد الأهداف السياسية النقدية بدقة .
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.

¹ بوحلفاية فيصل و بوكشيدة لحسن ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقراء الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية و التجارية تخصص :اقتصاد نقدي و بنكي ، المسيلة 2019 - 2020 ، ص 10
² بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 ، ص 134 .

الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية

- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- نظام السعر الصرفي: تحقيق السياسة النقدية وفعاليتها في الاقتصاد ذو السعر صرف مرن أكثر من الاقتصاد ذو سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمعرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين.
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين و الأجانب ، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة و متطورة ومدى أهمية السوق الموازية.

- و نتيجة لما سبق انه يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد ينشأ عند تنفيذ هذه الأهداف وبالتالي لابد من التنسيق بينها بين السياسات الاقتصادية الأخرى.¹

¹ محمد فؤاد ، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة و أهم الإصلاحات من أجل المسيرة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع النقود المالية ، جامعة الجزائر ، 2000-2001، ص 71 .

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

حتى يتم تحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، فتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية يتطلب تحديد أهداف أولية كحلقة بداية وتليها الأهداف الوسطية، و هي تعبر عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها و إدارتها للوصول إلى تحقيق كل أو بعض الأهداف النهائية لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير المباشر على الناتج المحلي.

المطلب الأول: الأهداف الأولية

تتمثل نقطة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية، و هي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالي فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتقدمة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسطية.¹

تتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات المجموعة الأولى تتكون من مجوعات الاحتياطات النقدية أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

1) مجوعات الاحتياطية النقدية:

تتضمن هذه المجموعات القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة من النقود المتداولة لدى الجمهور هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة و نقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المعرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي الاحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات للودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الإجمالية المطروحة منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي و الودائع في البنوك الأخرى منها الاحتياطات المقترضة.²

¹ صالح مفتاح ، مرجع سابق ذكره ، 2005 ، ص 124

² زناقي سيد أحمد ، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة تلمسان /2016، ص 45 .

فيما يخص المجتمع الاحتياطي الأكثر فعالية و سهولة فيبقى الجدول قائما نظرا لان هذه الفعالية تتعلق بالتجربة و ليس بالتتظير فقط، و كذا بمدى تحكم السلطات النقدية في المجامع المذكورة.

(2) ظروف السوق النقد:

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة ، معدل الأرصدة البنكية و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، و تعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين و موافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الاقتراض الأخرى. فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي و تسمى صافي الاقتراض، حيث تكون الاحتياطات الحرة موجه عنه الاحتياطات الفائضة أكبر من المقترضة و تكون سالبة في حالة العكس. و قد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على ادونات الخزينة و الأوراق التجارية معدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على العملاء الممتازين و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة

تعرف الأهداف الوسيطة بأنها المتغيرات النقدية المراقبة من طرف السلطة النقدية والتي من خلال ضبطها يمكن الوصول إلى الأهداف النهائية كالمستوى المناسب للإنتاج و الدخل.¹ لهذه الأهداف عدة نقاط ايجابية فهي تمثل متغيرات نقدية و لها اتصال مباشر مع البنوك المركزية ويسهل التأثير عليها فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية و على سعر الصرف و معدلات الفائدة،² في حين تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد من خلالها إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطار مرجعي لتركيز و توجيه توقعاتهم.

¹ Jean –pierre PATAT, Monnaie, institutions financières et politique monétaire ,4eme édition, economica, France ,1987.

² عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية الإسكندرية 2013 ص 80.

1- مستوى معدل الفائدة :

إذا عدنا إلى النظرية النقدية نجد أن الكنزيون يريدون تثبيت سعر الفائدة بكمية النقود و يقولون انه في حالة الاهتمام بمعدل الفائدة يجب ربطه بمستواه الحقيقي الذي يعتبر صعب التحديد.¹

و يتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية، كما يعتبر من أهم المحددات لسلوك العائلات و المستثمرين فيها بخصوص الادخار و الاستثمار لذا يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة ، و المشكل المطروح هنا و هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وانه يتأثر بمعدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب عرض و طلب رؤوس أموال ، و كذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة ، هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هامش غير واسعة نسبيا ، وتحقق التوازن في الأسواق و تقادي وقوع ضغوط تضخمية أو كساد، هناك عدة أنواع من معدلات الفائدة من بينها :

أ- **المعدلات الرئيسية:** و هي المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي و يهتف إليها تحديد معدلات الاقتراض بين البنوك.

ب- **معدلات السوق النقدية:** يتم على أساسها تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل و القابلة للتداول كسندات الخزينة و شهادات الإيداع.

ج- **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** كالحسابات على الدفاتر.

د- **المعدلات المدنية:** وهي التي تطبق على القروض الممنوحة.

2- سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف للنقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الاقتصادية لبلد ما وذلك للحفاظ على الاستقرار عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود الهادف إلى رفع سعر الصرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم، فرفع سعر

¹ زناقي سيد احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 46،47

الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عن الاستيراد، و يرفع القدرة الشرائية للعملة لسياسة النقدية وهذا يتطابق مع الهدف النهائي.¹

3-المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤثرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الإنفاق.

وبالنسبة للنقديين فان تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وذلك لعدة مزايا أهمها:

أ- تقادي حدوث عدم الاستقرار من جانب عرض النقود.

ب- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي.

ج- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

و يرتبط عدد المجمعات المالية النقدية لطبعة الاقتصاد وكذا درجة التطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية ، وتعتبر هذه المجمعات كمصدر معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات وتكون المجمعات النقدية عموما M3.M2.M1. حيث أن:

M1 : النقد المتداول + الشيكات السياحية + الودائع تحت الطلب.

M2 : M1 + الودائع للفترة القصيرة + الودائع الادخارية + حسابات ودائع السوق النقد + أسهم صناديق سوق النقد التعاونية.

M3 : M2 + الودائع طويلة الأجل + اتفاقيات إعادة الشراء + احتياطات و مقاييس و يشمل :

M3 : أدونات الخزينة قصيرة الأجل + الأوراق التجارية + سندات التوفير + القبولات البنكية.

¹ وسام ملاك ، النقود و السياسة النقدية الداخلية ، دار المنصل اللبناني للطباعة و النشر ، لبنان 2000، ص 197 .

والمشكل الذي يبقى مطروحا هو أي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد، لكن الملاحظ أن المجمع النقدي الموسع هو M3 الذي أصبح يجذب البنوك المركزية في كلا الدول المتقدمة النامية.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف النهائية آخر مرحلة من سلسلة الأهداف التي تسطرها السلطات النقدية، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات حيث نجد أن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن الأهداف النهائية يجب أن تركز على معظم مكونات الاقتصاد للحصول على اقتصاد متوازن لا يعاني من مشاكل اقتصادية كالتضخم من خلال تحقيق الاستقرار العام للأسعار و لا مشكلة البطالة من خلال تحقيق العمالة الكاملة و تحقيق نمو معتبر في الاقتصاد و تنمية حقيقية ثم الحفاظ على توازن الاقتصاد خارجيا من خلال ميزات المدفوعات.

1- تحقيق الاستقرار العام للأسعار:

و تعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية ، حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم، و مكافحته و في نفس الوقت علاج احتمال حدوث كساد أو الركود إن وجد و تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن اللجوء للسياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك وثيقة بين عرض النقود و مستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، و قد أكد فريدمان في اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكي سنة 1959 أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود وإنه لا يوجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل زيادة في كمية النقود.

و استدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية و إيطاليا و فرنسا عقب الحرب العالمية الثانية.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة النيل للعربية للنشر ، القاهرة 2003 ، ص 92

2- العمالة الكاملة:

يعرف الاقتصاديون العمالة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، ونجد في الاقتصاد الأمريكي مثلا أن مرحلة العمالة الكاملة تتحقق عندما تصل نسبة العمالة إلى % 94 أو 95% من إجمالي قوة العمل، وتتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفا طويلا للأجل ترسمه الحكومات تسعى جاهدا للوصول إليه نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر لطاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها كلما قلت فرصة تعظيم النمو الاقتصادي، كما لها سلبيات اجتماعية أخرى كالإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل، ولمحاربة البطالة وتحقيق هدف العمالة الكاملة يجب أن تلمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الحياة الاقتصادية، لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة.

فالنظرية الكلاسيكية قد عالجت ظاهرة البطالة في المجتمع الرأسمالي من خلال تخفيض الأجور النقدية، وهذا التخفيض سوف يعمل تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تتخفف تكلفة الإنتاج، ويزداد الطلب على الإنتاج، ثم تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي.

أما النظرية الكينزية فإنها ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن البطالة تنشأ لنقص الطلب الكلي الفعال ويتطلب الأمر من السياسة النقدية تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقترب من مرحلة العمالة الكاملة، ولكن من وجهة نظر النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية التوسعية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم، لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، كما أنها ستكون سببا في انتشار التضخم.

نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدي تتخفف أسعار الفائدة فيقبل رجال الأعمال على الاستثمار فتتخفف البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.¹

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص138.

3- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

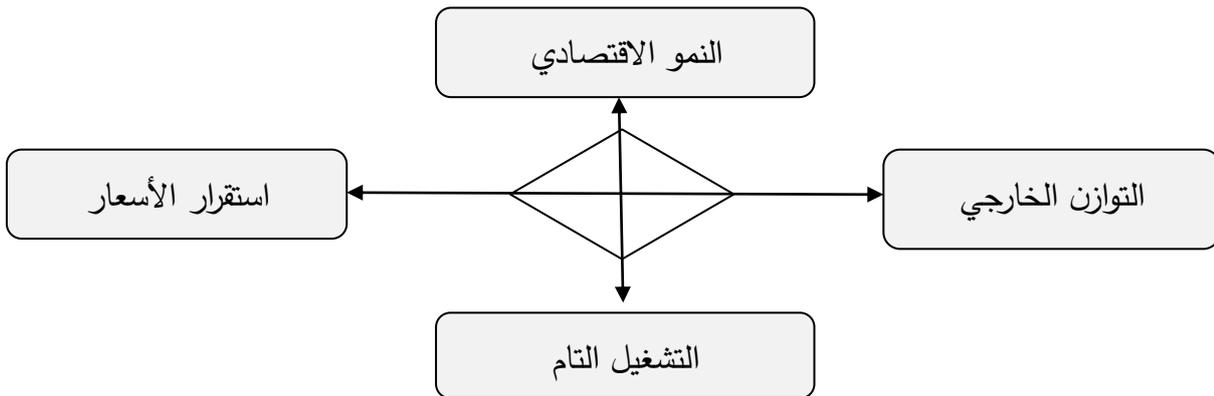
تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد ، و يستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية و قدرتها في خلق الائتمان و التأثير على حجم الائتمان المصرفي فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان و الاستثمار و النمو الاقتصادي.

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

و يتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم و بالتالي تقليل حجم الائتمان و الطلب المحلي على السلع و الخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة و بالتالي يؤدي إلى تشجيع نتيجة ارتفاع الصادرات و الإقبال على شراء السلع الأجنبية، و دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فتحقيق التوازن الخارجي يكون عبر المحافظة على الأرصدة نقدية الأجنبية الكافية لمواجهة التقلبات في ميزان المدفوعات من جهة و سد متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

- الشكل التالي يلخص الأهداف النهائية في المربع السحري لـ كالدور :

الشكل رقم (01-01) المربع السحري لـ كالدور (Kaldor)



المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تطبيقية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص34.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السلطة النقدية أدوات معينة للتأثير على المعروض النقدي يطلق عليها أدوات السياسة النقدية ومتغيرات الأداء و التي تقع تحت تحكم السلطة النقدية، ويمتلك البنك المركزي عددا من الأدوات متمثلة الكمية والتنوعية وأدوات أخرى.

المطلب الأول: الأدوات غير المباشرة (الكمية)

تستهدف التأثير في حجم النقد و الائتمان المصرفي خاصة و كلفته و بالتالي على الكميات المعروضة في الاقتصاد، يطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها تمت مع نمو البنوك المركزية واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصاديا بالتوفر شروط معينة ومنها :

1 - سياسة السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تدمير (تقليل) أو زيادة الكتلة النقدية.¹ وهي عبارة عن بيع و شراء الأوراق المالية المستثمرة من قبل البنك المركزي و لحسابه الخاص في السوق و بحرية التصرف في التعامل، دون أن تكون هناك قيود على دخول هذه السوق أو الخروج منها.²

و تعتبر من اثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغير القاعدة النقدية و هي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة، و هي تعتبر من أهم الأدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يدها دائما كي تسمح لها بان تحقق العملة الوطنية، و أن تمتعها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب و في الوقت المناسب.³

¹ بن عبد الفتاح دحمان ، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي ، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد ، فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005، ص 156 .

² خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية ، عماد شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، الطبعة الأولى، 1981، ص 184.

³ بوعزوز عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 83.

1-1: تأثير عمليات السوق المفتوحة:

في حالة إتباع البنك المركزي سياسة توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية من أجل تمكين البنوك التجارية من رفع قدرتها الاحتياطية النقدية و التوسع في عمليات الإقراض، كما أن زيادة المعروض النقدي تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة.

أما في حالة إتباع البنك المركزي سياسة انكماشية فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية من أجل تخفيض الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية و بالتالي نقل قدرتها على الائتمان و هذا يؤدي إلى نقص المعروض النقدي الذي يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة.

1-2: فعالية عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر السوق المفتوحة من انجح أدوات السياسة النقدية في التأثير على القاعدة النقدية في الدول المتقدمة أما الدول النامية فالأمر يختلف نظرا لأن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب:

ـ وجود سوق متطورة للأوراق المالية أي وجود بورصة.

الاحتفاظ من جانب البنك المركزي بحيازات كافية من الأوراق الكافية تعرض القيام بعمليات السوق المفتوحة .

2- سياسة الاحتياط الإجمالي:

- نسبة الاحتياطي الإجمالي هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من التزامات الحاضر على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي¹.

- و يقصد به النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية ، و توضع هذه الاحتياطيات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة².

¹ بن ويس خيرة ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص: بنوك و أعمال ، سعيدة ، 2014-2015 ، ص 19.

² بوعزوز عمار ، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

2-1: آلية عمل الاحتياط الإجمالي:

يستطيع البنك المركزي من خلال هذه الأداة أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية عن طريق التزامها بوضع احتياطي قانوني إلزامي يمثل نسبة من احتياطيها النقدي من الودائع الحالة و هي غير مكافئة بطبيعتها إذ يستطيع البنك أن يحقق بواسطتها إيرادات سهلة عن طريق إقراضها للجمهور، ومن ثم مضاعفة للجمهور، ومن ثم مضاعفة المعروض النقدي، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية فيضطر البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي، مما يؤدي إلى الحد من قدرة البنوك على الاستغلال هذه الحسابات في منح الائتمان.

بمعنى أنه إذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة توسعية، فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني مما يحد من قدرة هذه البنوك على توليد الائتمان، و في حالة رغبة البنك المركزي في إتباع سياسة انكماشية عليه رفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان.¹

3- سياسة سعر إعادة الخصم :

وهذه الوسيلة هي الأخرى التي لها تأثير على عرض النقد في التداول وعلى حكم الائتمان وتعني بسعر إعادة الخصم: وهو السعر الذي يخضم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك التجارية بغرض تمكينها من التوسع في عمليات الإقراض الخاصة بها.

و يقصد أيضا بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يقرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو على الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك لإعادة خصمها و ذلك بغرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك سواء لمواجهة أزمة السيولة مرتقبة في خلال فترة معينة أو الزيادة الطلب على سحب ودائعها كل هذا في إطار مساعدتها على القيام بوظيفتها الأساسية و هي منح الائتمان و يطلق عليه أيضا سعر البنك و أيضا سعر إعادة الخصم و هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها و الاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض و بهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولا على كلفة

¹ وليد مصطفى شاوشى ، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص275-276

حصول المصارف التجارية على الموارد الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، و ثانيا على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية .

3-1 فعالية سياسة إعادة الخصم:

في ظل نظام العولمة و اتساع نشاط البنوك التجارية هذا ما يقلل منه فعالية إعادة الخصم و هو كونها محددة الإثراء إذا كانت البنوك التجارية في غنى عن البنك المركزي بسبب وفرة الأرصدة النقدية العاطلة لديها أو سبب وجود مصادر أخرى تعود إليها عند الحاجة إلى السيولة كرؤوس أموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف أو التوفير لمشروعات على النقود السائلة في شكل احتياطات مخصصة للتمويل الذاتي، مما يجعل رفع سعر الخصم لا يؤثر على مقدرة السوق النقدية في توفير النقود السائلة ، و بالتالي على زيادة الائتمان ، كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من ادعاءات الأفراد و المشروعات للحصول على عوائد مرتفعة فيزيد من سيولة البنوك التجارية و يجعلها قادرة على منح القروض فتكون في غنى على البنوك المركزي و عليها يمكن القول أن سياسة إعادة الخصم هي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تؤثر على الأسعار الفائدة و حجم الائتمان و السوق النقدية لكنها تبقى محددة الأثر لذلك نحتاج إلى وسائل أخرى مكملة لتحقيق فعالية أكبر و تتوقف فاعلية سياسة إعادة الخصم على مدى اتساع سوق النقد و الخصم و أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية في عمليات النشاط الاقتصادي الذي يستخدم ائتمان البنوك التمويلية و حالة النشاط الاقتصادي، ومدى اعتماد البنوك المركزية في الحصول على الموارد المالية.

المطلب الثاني : الأدوات المباشرة (الكيفية أو النوعية)

تهدف هذه الأدوات إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما و كيفا و هي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة ما يلي:¹

¹ البحري عبد الله ، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 67 .

1/ سياسة تأكيد القروض (السقوف النوعية للائتمان)

تعتبر هذه السياسة بسيطة من حيث وضعها وهي تحقق التحديد الكمي للقروض التي تطورها يكون عند مستوى محددة مسبقا من طرف البنك المركزي.

هو إجراء تنظيمي يفرض و يطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الزبائن فعلى هذه البنوك أن تحترم نسبة معينة عند ارتفاع سنوي للقروض التي تمنحها للزبائن، و هكذا من سنة لأخرى، ويجب ألا يتجاوز مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية¹.

2/ السياسة الانتقائية للقروض :

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي و البنوك التجارية في مراقبة الائتمان و توجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع ، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي و كافته ووجهته بالنسبة للأنواع المعينة من الاستشارات أو تسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع ، و أهم محددات هذه السياسة تتمثل في :

أ- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة : هنا يعمل البنك المركزي على فرض محددات انتقائية إما بتحديد حد أعلى على القروض الممنوحة له أو برفع الأسعار الفائدة لهذا النوع من القروض.

ب- تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان: فمثلا في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى وضع حد أعلى للائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة للانتشار.

ج- إعادة خصم الاوراق فوق مستوى السقف : فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة لهذه القروض كقروض الصادرات، حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي .

د- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي .

¹ بن ويس خيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص21.

هـ - قابلة الائتمان العقاري .

و- هوامش الضمان المطلوبة : و يكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية .

3/ تنظيم معدلات الفائدة:

يسعى الجهاز من خلال توسع ائتمانه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض لأكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض و خاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمام هذه القروض.¹

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى

هناك العديد من الوسائل الأخرى التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها المسطرة ومن بين هذه الوسائل:

1. الإقناع الأدبي:

و يتخذ هذا الأسلوب صورة اجتماعات دورية بين قيادات البنك المركزي و قيادات في البنوك التجارية، بغرض الإقناع والتعاون لتنفيذ أهداف السياسة النقدية و الائتمانية التي يهدف البنك المركزي إلى تحقيقها.²

فهو أداة تحاول من خلال البنوك المركزية إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية ، و تتوقف فعالية و نجاعة هذه الطريقة على خبرة و مكانة البنك المركزي و مدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه و ثقته في إجراءاته.³

¹ البحري عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 69

² إسماعيل أحمد شناوي ، عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، الدار البيضاء الإسكندرية 2002 ص 346 .

³ بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 2004 ، ص 130 .

2. الإعلام :

يتدخل البنك المركزي من خلال وسائل مختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود الإصلاح الأوضاع النقدية و تحقيقها لأهداف السياسة الاقتصادية فتضاعف الجهود لتحقيق ذلك خاصة مع شمول هذه الوسيلة لمختلف القطاعات الأفراد المؤسسات المشروعات الحكومات.

3. الأوامر و التعليمات الملزمة :

و فيها يصدر البنك المركزي الأوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية التي تعمل بتنفيذها و إلا تتعرض للعقوبات من قبل البنك المركزي، و يحقق هذا الأسلوب نجاحاً في الرقابة على الائتمان و خاصة في البلدان المتخلفة التي لا تنجح أساليب الرقابة الكمية و النوعية في تحقيقها.

خلاصة الفصل الأول :

إنّ مصطلح السياسة النقدية كان و لا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية، كونها من أدوات الدولة والبنك المركزي للتدخل والتحكم و كذا التوجيه لمختلف القطاعات بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي و الخارجي.

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة هي جملة من القواعد و الإجراءات و الأساليب التي تستعملها السلطة النقدية للتأثير و التحكم في الكتلة النقدية بما يتوقف مع الحالة الاقتصادية للبلد، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أنها مرة بعدة مراحل بدأت من طرف الكلاسيك، مروراً بالفكر الكينزي الراض لمبدأ حيادية النقود وصولاً إلى موجة النقديين الواضحة لهذه السياسة على قمة الفكر الاقتصادي و تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير في الأهداف التشغيلية الأولية التي اختارتها السلطات النقدية ، ثم التأثير الوسيط و ذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة وهي أهداف المربع السحري لـ كالدور، تمتلك السلطة النقدية لمراقبة النقود و التحكم فيها و استعمالها على النحو الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي و التوازن والاستقرار الاقتصادي منها أدوات المباشرة و غير المباشرة و أدوات أخرى.

الفصل الثاني:

إستراتيجية السياسة

النقدية بالنسبة

للاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي ترغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية، باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم و نسبة البطالة إلى وجود عجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات، و تحقيقها لمعدلات نمو منخفضة فكل هذه المؤشرات تدل على عدم الاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، و نظرا لقلّة كفاءتها الاقتصادية على إيجاد حلول لهذه المشاكل استوجب عليها اللجوء إلى مؤسسات مالية دولية و المتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحكم أنهما يتمتعان بالكفاءة اللازمة التي من شأنها أن تصل هذه البلدان إلى مستوى الاستقرار الاقتصادي، و ذلك من خلال التخفيف من حدة عجز الموازنات و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم اقتصاد السوق و ذلك من خلال التعاون مع السياسات الاقتصادية المسيطرة على هذا المجال، و عليه سنتناول في هذا الفصل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع في المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي

المبحث الأول: الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي

تسعى الدول إلى اختلاف أنظمتها الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي و الجزئي، و مواجهة كل الأسباب و الظروف التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، و ذلك لما يخلفه عدم الاستقرار من تشوهات على مختلف مركبات الاقتصاد، لذلك سنحاول خلال هذا المبحث التعرف على الإطار النظري لاستقرار الاقتصادي من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي إذ أن هناك من يربطه باستقرار الأسعار و هناك من يربطه بانخفاض معدلات التضخم ووجود نسبة مهمة من اليد العاملة، و هناك من يربطه باستقرار قيمة العملة الوطنية.

ومن بين التعاريف التي أعطيت لاستقرار الاقتصادي ما يلي:

- يقصد بالاستقرار الاقتصادي السعي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما استقرار التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)، تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار لتفادي كل من الحالات الكساد و حالات التضخم.¹
 - الاستقرار الاقتصادي هو حالة معاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي أو ما أصطلح على تسميته بالدورات الاقتصادية (Business Cycle) التي تعد من المشاكل المزمنة التي تعاني منها الاقتصاد الحر منذ الثورة الصناعية و حتى الوقت الحاضر.²
 - يعرف الاستقرار الاقتصادي على انه تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم أي تجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من الانكماش أو الكساد أو التضخم.³
- وختاماً لما سبق، فإننا نقدم تعريفاً شاملاً للاستقرار الاقتصادي و هو: " عبارة عن مجموعة من الإجراءات و السياسات و التوجيهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوى الأسعار،

¹ عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة 2018 - 2019، ص 74.

² أحمد النبهاني، الجهاز المصرفي و الاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر و توزيع، عمان، 2015، ص 55 .

³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت 2010، ص 67-68.

أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار معدلات الفائدة، أو الاستقرار الأسواق المالية، أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني و إعادة توزيع الدخل".¹

و بملاحظة التعاريف السابقة نجد أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين هما :

✓ الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

✓ تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستويات العام للأسعار.

كما نجد انه يحمل في طياته شطرين أساسيين هما :²

✓ مفهوم الاستقرار مفهوم شامل حيث لا يركز على الجانب الاقتصادي فقط .

✓ إن الاستقرار يعني تغيرات هيكلية أبعاد المجتمع المختلفة و هي:

(1) الأبعاد الاقتصادية : من حيث التغيرات في العلاقات النسبية بين القطاعات الإنتاجية و القطاعات الخدمية و مساهمتها في الناتج الوطني.

(2) الأبعاد الاجتماعية : من حيث التغيرات اللازمة في العلاقات و التقاليد الاجتماعية التي تتمشى و ظروف المراحل المختلفة التي تنشأ عن انتقال المجتمع من مرحلة معينة من التطور إلى مرحلة أخرى.

(3) الأبعاد السياسية: و هذه تتطلب أيضا تحقيق مرونة كافية و فعالة في المؤسسات السياسية تتمشى مع متطلبات مراحل التنمية بحيث توفر الاستقرار السياسي المنشود.

(4) الأبعاد التنظيمية و الإدارية: و هذا يعد مطلباً ضروريا لإحداث التنمية حيث أصبح الجهاز الحكومي في معظم الدول العالم على عاتقه عبء التنمية و يتولى قيادتها.

¹ عجلان صباح، مرجع سابق، ص 76.

² عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات الحديثة في التنمية ، جامعة الإسكندرية ، 1999 ، ص 12.

المطلب الثاني: مؤشرات و أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

أولاً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يمكن تبيان أهم المؤشرات المستخدمة في شتى أنحاء العالم التي بدأت بالنواتج القومي الإجمالي ثم أصبح الناتج الوطني للفرد ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيراً إلى مؤشرات التنمية البشرية المستدامة و هكذا تغيرت المؤشرات مع مرور الزمن و نستعرض في أدناه نبذة مختصرة عن تطور هذه المؤشرات .

1 - الناتج القومي الإجمالي (GNP) :

في البداية اعتبر بان الاستقرار الاقتصادي إنما يعني زيادة مضطربة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة ، إن هذا المؤشر يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون (الـ GNP بالأسعار الثابتة)، و يؤخذ على هذا المقياس أن لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو التصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.¹

2 - الناتج الوطني للفرد (GNP Per Capita):

أصبح مؤشر الاستقرار الاقتصادي هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، و هنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج الإجمالي الوطني أكبر من معدل زيادة السكان لكي يتحقق زيادة في الناتج الوطني للفرد.

3 - الحاجات الأساسية (Basic Needs) :

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مؤشر الدخل للفرد و بسبب خيبة الأمل مع مقاربات النمو و توزيع الدخل اتجه المفكرون إلى استخدام مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية، فقد تم تبني هذا المؤشر في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976، و قد تبنت الهند هذا المفهوم لأول مرة في خطتها الخمسينية في سنة

¹ علي بلكبير، فارس طلوش، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، 2013/2014، ص 40 .

1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له ، و يؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء و الماء و الكساء و السكن و الخدمات أي الحاجيات الأساسية للسكان.

4 - مؤشرات اجتماعية (SoicilIndictors)

تم تبني هذا المؤشر ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و التعليم و المياه الصالحة لشرب و السكن و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم، لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تمكن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية و مكوناته و الأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، و قد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة و التي اعتمدها (Morisse) وكذلك مقياس التنمية البشرية و الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفيما يأتي شرح مختصر لكل من هذين المؤشرين :

أ- مؤشر نوعية الحياة :

ومن المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة (D.Morris) لتطوير مؤشر جديد لاستقرار و هو مؤشر نوعية الحياة المادية و يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات هي وفيات الأطفال ، و توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل ، و القراءة و الكتابة عند العمر 15 ، و يقيس هذا المؤشر مقدار الانجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية و رفع مستوى الرفاهية للسكان ، و يؤخذ متوسط المكونات الثلاث ، و كل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33% ، و يقيس هذا المؤشر انجاز البلد في مجال الاستقرار من واحد إلى مئة، حيث يمثل الواحد المستوى الأدنى و تمثل المائة المستوى الأعلى، و بخصوص توقع الحياة فان الحد الأعلى و المساوي إلى المائة قد أعطى إلى العمر 74 سنة و الحد الأدنى المساوي إلى الواحد أعطى إلى عمر 28 سنة و ضمن هذه الحدود فان توقع الحياة في كل بلد يتم ترتيبه من واحد إلى مئة.

ب- مؤشر التنمية البشرية

و ذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية، و تمثل الجزء المركزي في هذه التقارير والذي بدأ في عام 1990 ، في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية، و كما هو الحال مع مقياس (نوعية

(الحياة) السابق ذكره فان مقياس (التنمية البشرية) يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصففر، و هي المرتبة الأدنى، و ينتهي بواحد و هي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.¹

ثانيا : أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يتعرض النشاط الاقتصادي عادة إلى تقلبات سواء كان نتيجة ظواهر طبيعية أو غيرها، غير أن الاستقرار الاقتصادي زادت حدته في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات المفرطة في معدلات الفائدة و سعر الصرف و أسعار السلع و الأوراق المالية، و لعل من بين أهم أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ما يلي:²

1 -التغيرات في المستوى العام للأسعار:

إذ يؤدي التغيير في المستوى العام للأسعار سواء ارتفاعا أو انخفاضاً إلى إحداث آثار بالغة على الاقتصاد، فالارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) له آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي و بالتالي على الاستقرار الاقتصادي، ما يجعل السلطات النقدية تضعه من الأولويات في رسمها للسياسة الاقتصادية كما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار أراد انعدامه (التضخم الصفري) إلى انعدام ثقة الأعوان الاقتصاديين في السلطة النقدية و عرقلة النمو الاقتصادي، كما أن معدل التضخم الصفري لا يسمح لمعدلات الفائدة الحقيقية بالانخفاض بما يكفي لتنشيط الطلب الكلي، كما يمكن أن يؤدي التضخم الصفري إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته إلحاق أضرار بالغة على النظام المالي ككل، لذا فإن استقرار المستوى العام للأسعار أصبح من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات النقدية و الحكومات لتحقيقه .

2 -الآثار السلبية لتحرير المالي و الانفتاح على الأسواق المعولمة:

بالرغم من الدوافع الايجابية لتحرير المالي و الانفتاح على الأسواق الخارجية و المتمثلة في رفع كفاءة القطاع المالي و زيادة قدرته في الوساطة المالية و استقطاب الموارد الخارجية للمساعدة في تحقيق أهداف الدول النامية و الناشئة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، إلا أن هذا المسار لم يخلُ من المخاطر

¹ علي بلكبير، فارس طولوش، المرجع نفسه، ص41- 42 .

² بن زايد ياسين، بوالقابلة فاروق، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر 2000.2015 -، مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الصديق بن يحي، جيجل 2016- 2017 ، ص44.

الكبيرة التي أثرت سلبا على سلامة القطاع المالي و المصرفي في معظم دول العالم، و التي من أهمها إلغاء كل الحواجز أمام المنافسة المصرفية و تحقيق القيود على العمل المصرفي و على تحركات رؤوس الأموال كما أن عولمة و حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود ساعدت على سرعة انتشار الأزمات المالية و انتقالها عبر العالم، و عليه فان تسارع الدول إلى التحرير المالي و إزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها و مؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة و التي تتسم بعدم الاستقرار و التذبذب و المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف و تباين في أسعار الفائدة يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات و عدم الاستقرار الاقتصادي .

3 - استفعال الدين العام و الخاص و لا سيما القصير الأجل:

إن نظام الوساطة المالية القائم على أسعار الفائدة يعتمد فيه المقترض على قوة الضمانات من الاعتماد على قوة المشروع، كذلك فان النظام الضريبي يشجع على استخدام الدين بدل المشاركة و ذلك بإخضاع مدفوعات حصص الأرباح إلى الضريبة في الوقت الذي يعامل فيه الفوائد على أنها نفقات قابلة للتزليل بالإضافة إلى ثروة المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات و تحرير أسعار الصرف الأجنبي قد أدت جميعها إلى سرعة انتقال الأموال من بلد إلى آخر، و هذا ما زاد من حدة التقلبات في معدلات الفائدة، الأمر الذي أدخل بدوره قدراً كبيراً من عدم التأكد في أسواق الاستثمار، و دفع المقترضين بالطريقة نفسها من سوق الدين طويل الأجل إلى سوق الدين قصير الأجل ذو رافعة عالية و قد كان لهذا اثر في زيادة عدم الاستقرار و هذا ما يؤكد صندوق النقد الدولي في تقريره سنة 1998 حول رأيه عن البلدان ذات المستويات العالية من الدين قصير الأجل، و يبدو أنها أكثر تعرضاً للصدمات الداخلية و الخارجية ومن ثم الأزمات المالية.

4 - الأزمات المالية:

يقصد بها التوقف الحاد و العميق في عمل الأسواق المالية و ذلك عندما تصبح الأسواق غير قادرة على تنظيم تحويل الأموال بفعالية من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز الذين يعرضون فرص الاستثمار

الإنتاجي و هذا يؤدي إلى تعثر النشاط الإنتاجي الحقيقي ومن بين أهم عوامل حدوث الأزمات المالية نذكر¹:

- الارتفاع في أسعار الفائدة .

- أثر الأسعار الأصول المالية على ميزانية المؤسسات .

- الإفلاس في القطاع البنكي باعتبار البنوك تلعب دور مهم جدا في مجال الوساطة المالية و تعبئة المدخرات و تمويل عمليات الاستثمار و الاستهلاك لذا وجب عليها عدم التمادي في منح القروض دون النظر إلى رأسمالها .

المطلب الثالث: عوامل و إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من اجل الوصول إلى الأهداف المنشودة من طرف من طرف السياسة النقدية لا بد من توفر عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى إجراءات من طرف إدارة السياسة النقدية و بعض المنظمات.

أولاً- عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يرتبط تحقيق الاستقرار الاقتصادي ارتباطا أساسيا بمجموعة من العوامل و التي من أهمها ما يلي²:

1-التوظيف الكامل:

و يسمى أيضا التشغيل الكامل ، و في بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة، و الأهم أن الهدف يعني زيادة اليد العاملة و تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف، والعمل عن ادني مستوى ممكن من البطالة و هذا يعني رفع مستوى اليد العاملة من اجل زيادة الإنتاج و تعظيم النمو الاقتصادي لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية و السياسة و النفسية للبطالة.

¹ بن زايد ياسين، بوالقابلة فاروق، المرجع نفسه ، ص45.

² عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، الطبعة الاولى 2003 ، ص 19 - 21.

و اصطلاح التشغيل الكامل يعني ببساطة إن كل شخص قادرا و راغبا و يبحث عن العمل يجب أن يلحق بعمل و إلا فان التوظيف يكون غير كامل و ينتج عنه حالة من البطالة.

و يمكن التعبير عن التوظيف أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا تظل بعض الموارد معطلة، الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة و ينتج عن ذلك بطالة بالمعنى الواسع للمفهوم.

2- استقرار المستوى العام للأسعار:

حيث أن الاستقرار الاقتصادي يرتبط غالبا باستقرار الأسعار، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار (التضخم)، و حدوث اختلال في توزيع الدخل و آثار أخرى تؤثر بالسلب على النمو و التجارة الخارجية و الاستهلاك و العمالة و غيرها، و بالتالي فان ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي.

إن تحقيق الاستقرار هو ما تسعى إليه السياسة النقدية لتحقيقه و خاصة البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة.

إلا انه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية ، إذ تساعد على التوسع و زيادة النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي .

و يمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فيما يلي: ¹

- الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة.

- الأثر على الدين: أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود و المستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

¹ دوراسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 - 2005، ص 237- 238 .

- الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المتوجات الوطنية و بالتالي انخفاض حجم الصادرات و زيادة حجم الواردات ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

- الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذا ان أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات و السندات و غيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح و عوائد كبيرة نتيجة الارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار و غيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي و ليس المطلق في قيمة النقود، و كهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية و السياسة النقدية في معظم البلدان و على اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي و اختلاف طبيعته الاجتماعية .

3-تحقيق النمو الاقتصادي:

إن الاستقرار الاقتصادي يتحقق أيضا من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الذي يرتبط برفع معدل الاستثمار، فان رفع معدل الاستثمار يقتضي بضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار، إذ المشكلة هي مشكلة تمويل الاستثمار بمعنى آخر التنمية الاقتصادية و التمويل قد يكون محليا كما قد يكون أجنبيا و الحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار و الاستثمار، إنما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة و الارتفاع بصفة مستمرة، و هذا الارتفاع المستمرة في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع بالاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فان الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط و كيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة و تنمية أكبر قدر ممكن من الموارد و وضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفر شروط الملائمة و المناسبة و تقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات و توجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 21 .

4 -التوازن الخارجي :

يعتبر التوازن الخارجي عن التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، حيث يكون مجموع التزامات الاقتصاد الوطني تتعادل و تتوازن تقريبا مع حقوقه اتجاه العالم الخارجي، و يبدو ذلك ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، و يؤدي اختلاله الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز إلى زيادة مديونية البلاد و إلى تدهور قيمة عملتها، و بالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح باستقرار قيمة العملة الوطنية و تنمية المبادلات الاقتصادية . و يتبلور هدف التوازن الخارجي و التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات في ضرورة تعظيم الصادرات و العوائد منها، و تحقيق هيكل معين من الواردات و تخفيض تكاليفها و تحقيق هيكل معين للقروض الخارجية و تخفيض أعبائها¹. و تزداد أهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي كلما زاد ارتباط الدولة مع دول العالم الخارجي.²

ثانيا - إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

إن إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتم وفق جانبين هما :

1) من جانب إدارة السياسة النقدية

يرى بعض الاقتصاديين انه من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يجب إدارة سياسة نقدية تدور حول أمرين اثنين احدهما يتعلق بالادخار و لآخر يتعلق بالاستثمار و يهدف الأول إلى:³

- جمع و تعبئة ما يمكن توفيره من إدخارات في الاقتصاد.
- محاولة رفع معدل الادخار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إما الثاني فانه يسعى الى زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تخدم النمو الاقتصادي أكثر من غيرها.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 21 .

² محمد يونس ، احمد محمد مندور ، السيد محمد احمد السريتي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي لطباعة ، الإسكندرية 2000 ، ص 25.

³ بوحلفاية فيصل وبوكشدة لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 33_34.

مع الإشارة إلى أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بالتوافق مع السياسات الأخرى للدولة كالسياسة المالية و السياسة الضريبية أو إحداهما، أو على الأقل أن يكون فيما بينهما تعارض. و بصفة عامة يمكن إدراج الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في النقاط التالية:

- التحكم في عرض النقود ليتناسب مع حجم الناتج الحقيقي و ذلك للحفاظ على استقرار الأسعار و تجنب التضخم .
- المحافظة على سعر صرف العملة و قابلية تحويلها ، إضافة الى تعزيز احتياطي البلاد العملة الأجنبية.
- الموازنة قدر الإمكان بين متطلبات ربحية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلطة من خلال إضفاء المرونة الأسعار الفائدة المدفوعة و المقبوضة.
- تخفيض العجز على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على العمل المصرفي بتوجيهه اتجاه عدم دعم القطاع التصدير السلعي و الخدمي على حساب قطاع الاستيراد.
- تطوير العمل المصرفي و توجيهه و الرقابة عليه من اجل كفاءة الكتلة النقدية بشكل عام و القاعدة النقدية بشكل خاص.
- تطوير كل من الأسواق الأولية و الثانوية لمواجهة التطورات الاقتصادية و المساعدة في فاعلية السياسة النقدية.

2- من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي:

في إطار الإصلاحات المقترحة على الدول التي تعاني من عدة اختلالات هيكلية، فإنه يستلزم عليها تطبيق الإجراءات الآتية و المتعلقة بإدارة الطلب الكلي و زيادة العرض الكلي، منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أ- إدارة الطلب الكلي: تفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، و إن عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار و ازدياد عجز الموازنة العامة اتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة ، و أثر كل ذلك على حوافز الإنتاج ، و بالتالي ضعف القدرة الإنتاجية و زيادة من حجم الاقتراض الخارجي.

ووفقا لسياسات الطلب الكلي تتخذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى القضاء على التضخم و تقليل عجز الموازنة العامة للدولة و كذا معالجة ميزان المدفوعات، و أهم هذه الإجراءات ما يلي :

✓ زيادة الضرائب على السلع و الخدمات و رفع أسعار الفائدة الدائنة و المدينة للحد من عجز الموازنة.

✓ زيادة أسعار الطاقة و الخدمات الحكومية و منتجات القطاع العام.

✓ الحد من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام و الحكومة و وضع حدود قصوى له لا يمكن تجاوزها.

ب- زيادة العرض الكلي : تهدف سياسات العرض الكلي إلى زيادة الإنتاج المحلي خاصة من السلع المتاحة للتصدير و ذلك عبر تحسين ظروف الإنتاج و توجيهه في الأجل الطويل نحو النمو الاقتصادي. و أهم الإجراءات المتضمنة في هذه السياسات ما يلي:¹

❖ التركيز على المشروعات سريعة العائد و تقليل الاعتماد على المشروعات الصناعية التي تتطلب فترات إنشاء طويلة الأجل و تحتاج إلى إنفاق استثماري كبير.

❖ تغيير سياسات التسعير و تعديل الأسعار لتحدي وفقا لقوانين العرض و الطلب و يرجى من ذلك زيادة الادخار المحلي ، و ترشيد استخدام القروض و المحافظة على إيرادات النقد الأجنبي.

❖ تخفيض سعر العملة الوطنية، و إلغاء القيود على المعاملات الخارجية، و هذه الإجراءات تعني تحرير سعر الصرف، و إزالة الرقابة على النقد الأجنبي و عدم التدخل في تحديد قيمة العملة الوطنية و تركها تحدد وفقا لآليات العرض و الطلب.

¹ بوحلقاية فيصل ، بوكشدة لحسن ، مرجع سابق ، ص35

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي

إن أكبر هاجس للدولة هو سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة لدى البلدان النامية منها و ذلك بالاعتماد على بعض السياسات الاقتصادية، و من بينها السياسة النقدية باعتبارها من أهم السياسات التي لها تأثير إستراتيجي على الاقتصاد الكلي، و ذلك من خلال استعمال مجموعة من الأدوات للتأثير على ميزان المدفوعات و التضخم، و البطالة وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي، و هذا ما سنوضحه خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: محددات الاستقرار الاقتصادي

أولاً- التعارض بين الأهداف:

رغم أن كثير من الأهداف متناسقة مع بعضها مثل العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية، لكن هذا التناسب لا يتحقق دائماً فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار الفائدة و مستوى العمالة المرتفعة في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج و بطالة منخفضة، فان التضخم و أسعار الفائدة سوق ترتفع (من خلال شراء السندات)، و إذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات و بالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي .

و لكن من ناحية أخرى فعن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية ومن ثم زيادة العرض النقدي، و هذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار (حالة التضخم)¹.

ثانياً- التباطؤ الزمني في تحقيق الأهداف:

إن التباطؤ الزمني هي ظاهرة في نتائج السياسات الاقتصادية، و يقصد بالتباطؤ الزمني لسياسة النقدية المدة الفاصلة ما بين تحديد الهدف النهائي للسياسة النقدية و تحقيقه، و تحقيق الهدف يتطلب اتخاذ جملة من الإجراءات التي تحتاج مراحل أو مدد زمنية لاختيارها و البدا بتنفيذها.

¹ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، ص 116

دعا فريق من الاقتصاديين و على رأسه **Friedman** إلى إتباع سياسة نقدية هادئة تتخلص في ما يتخذه البنك المركزي من إجراءات السياسة النقدية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية للدولة إنما يكون وقعها متأخرا على الاقتصاد القومي، ومشكلة التباطؤات الزمنية أيضا قد يكون لها آثار لا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار فيرى **فريدمان** أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية و متغيرة، و ذلك قاده إلى معارضة سياسة نقدية مبنية على التقديرات الشخصية و هوى السلطة النقدية القائمة، لذلك فان التباطؤات الزمنية تمنع السياسة النقدية من التوقف المفاجئ نتيجة التغيرات المتوقعة في الطلب على الأموال، إن مشكلة مدد التباطؤ تمثل اكبر العوائق التي تقف بوجه البنك المركزي.

يتطلب تحقيق أهداف السياسة النقدية مدة زمنية من صعوبة التكهن بمداهها و التغيرات فيها، و يبدأ هذا المسار منذ ظهور الحاجة لتنفيذ سياسة نقدية معينة، و حتى الأهداف النهائية المحددة لهذه السياسة و هذا ما يعرف بالتباطؤات الزمنية في السياسة النقدية و التي قد يحصل أثنائها انعكاسات في المسار الاقتصادي بحيث تصبح الإجراءات التي تم تنفيذها هدف معين غير متناسب مع الأوضاع المستجدة أي انه يمكن أن تكون السياسة النقدية ذات اثر مضاد و عامل عدم الاستقرار، و عليه فان السياسة النقدية لا تكفي أن تكون فعالة فقط، و إنما يجب أن تؤثر في النشاط الاقتصادي ضمن مدة زمنية أقصر بالمقاربة مع طوال مرحلة الدورة التي قد ينعكس خلالها مسار الدورة الاقتصادية في حالة انعدام إجراءات السياسة النقدية المتبعة.¹

ثالثا - استقلالية البنك المركزي:

إن استقلالية البنك المركزي تعني التمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون ضغوطات السلطة التنفيذية أو التشريعية، بتطبيق المعايير النقدية المتعارف عليها، فانه يعتبر الأكثر كفاءة و انضباطا من غيره، حيث يستطيع تحقيق استقرار في مستوى للأسعار و محاربة التضخم إذا كان أكثر استقلالية، و تؤكد هذه الفكرة دراسة **PARKIN ET BADE** على 12 دولة، مع التنمية لأهمية تنسيق مع السلطات السليمة له

¹ محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها - إشارة لبعض التجارب المختارة - مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيمسيلت، الجزائر، العدد 4، سبتمبر 2018، ص 63-64.

المتثلة في السلطات التنفيذية ، فالبنك المركزي يتحاشى تمويل عجز الميزانية بالسياسة النقدية (اصدار نقدي ، شراء سندات حكومية) ، و يرتبط هذا بمدى استقلالية التي وضعت لها عدة مؤشرات لقياسها .¹

المطلب الثاني : إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتبع البنك المركزي إستراتيجية السياسة النقدية من اجل البلوغ لهدف السياسة النقدية ثم الهدف فهو يتبنى إستراتيجية ابتداء باختبار أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي فالوسيط إلى الهدف النهائي، و لكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود ، و إلا اعتبرت إستراتيجية تقليدية (غير كاملة).

و لقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة ، ثم ظهرت بعد ذلك الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية.

أولا - الاستراتيجيات السابقة للسياسة النقدية (إستراتيجية غير متكاملة) :

لقد عرف البنك المركزي استراتيجيات غير كاملة منذ نشأته، و ما زال يعاني منها حتى الآن فالإستراتيجية الكاملة هي التي تحتوي على أهداف أولية و وسيطة مع أدوات متناسبة لتلك الأهداف للوصول إلى الأهداف النهائية ، كما يمكن راقبتها و التنبؤ لها بمؤثرات ، و تصحيح انحرافات ، إلا أن الإستراتيجية غير الكاملة ينقصها هذه المتطلبات المذكورة ، و لم تعرف الإستراتيجية الكاملة إلا في الستينات ، و قد استخدم البنك المركزي عدة استراتيجيات غير كاملة و هي :²

1 -نظرية القرض التجاري:

و هو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، و تكون متناسبة مع حاجات التجارة و تشمل فقط الأوراق التجارية مثل الكمبيالة و فتح الاعتمادات و السندات ، و التي لها خاصية التصفية

¹ عبد القادر خليل ، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ج2 : اضاءات تحول الجهاز المصرفي و السياسات النقدية و مقاربات كمية ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص172 .

² إكن لونيس ، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و بنوك ، 2010-2011 ، ص 36 - 37 .

الذاتية و ذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها للمستهلك ، ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض و فوائده .

2- مبدأ الاحتياطات الحرة : *

ثم استخدام هذا المصطلح كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينيات و بداية الستينيات و لكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما ومن بينها: انها لم تكن حلقة وصل جيدة بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة و بالتالي فان هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات من قبل اقتصاديين، و عليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

3-أسعار الفائدة :

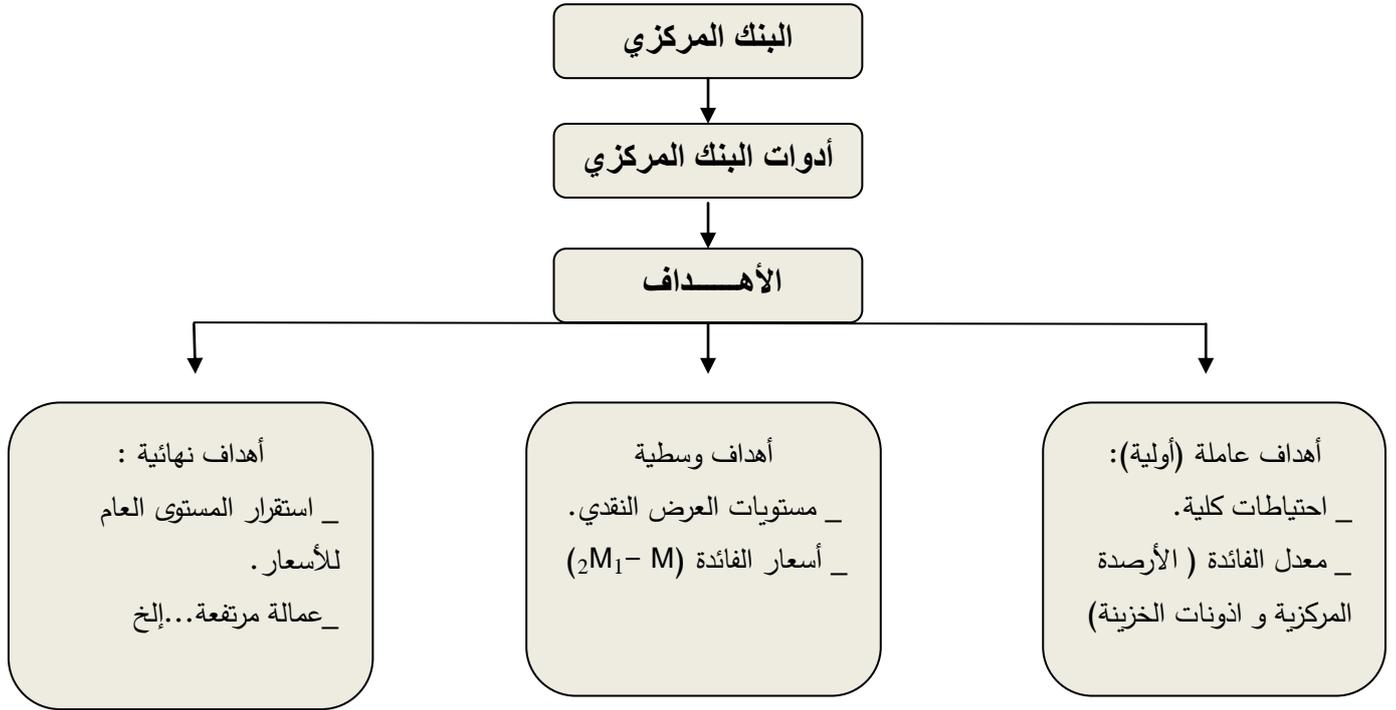
استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر ، كان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينيات والستينيات هو التأثير على هذا الهدف (أسعار الفائدة) إما بالارتفاع أو الانخفاض، و في الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي : تتأثر بالتوقعات التضخمية و بالطلب و العرض للائتمان و بالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط ، تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية.

ثانيا - الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية:

يتبع البنك المركزي إستراتيجية من اجل البلوغ لأهداف السياسة النقدية، حيث قسمت أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية ووسيطه ونهائية، و في ما يلي نعرض مخطط توضيحي لإستراتيجية السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية:

* الاحتياطات الحرة الفرق بين احتياطات البنوك التجارية الفائضة لدى البنك المركزي و اقتراضاتها من البنك المركزي و تسمى صافي الاقتراض.

الشكل رقم (01-02) : إستراتيجية السياسة النقدية لتحقيق الأهداف النهائية



المصدر : عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 163

1- الأهداف الأولية:

تعتبر الأهداف الأولية كبداية لإستراتيجية السياسة النقدية، حيث من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية، و هي عبارة عن صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، تتضمن هذه الأهداف مجموعتين من المتغيرات، و هي كالتالي:¹

أ - **مجمعات الاحتياطات النقدية** : و تتضمن احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة ، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور ، هذه الأخيرة تحتوي على الأوراق النقدية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي ، الاحتياطات الإجبارية و الإضافية و كذا النقود الموجودة في خزائن البنوك أما احتياطات الودائع الخاصة هي تشمل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة.

¹ أحمد لمياء، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 200-2017، مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2018-2019 ، ص 21 .

ب - ظروف سوق النقد: تتكون من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية، و أسعار الفائدة الأخرى التي يمارسها عليها البنك المركزي رقابة قوية، و نعني بظروف سوق النقد عموماً قدرة المقترض و موافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان و مدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الاقتراض الأخرى .

2- الأهداف الوسيطة:

يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته و تحقيق أهدافه و بعد أن يقرر أهدافه بالنسبة للعمالة، و مستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات و تسمى تلك الأهداف " الأهداف الوسيطة "، تعتبر هذه الأخيرة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، و تمتاز هذه الأهداف ب¹:

- **القابلية للقياس:** يعتبر القياس الدقيق و السريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضرورياً، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لها إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الأهداف النهائية أو خارج مسارها.
- **القدرة على السيطرة:** يجب أن يكون البنك المركزي قادراً على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط و إذا لم يستطيع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط فإن السياسة النقدية تخرج عن المسار المطلوب.
- **القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** إن احد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له اثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي. ومن بين الأهداف التي تمارسها السلطة النقدية نجد :

أ/ **المجمعات النقدية :** هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة ، و التي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق ، و بالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر الهدف الرئيسي للسياسة النقدية ، و كذلك لعدة عوامل أهمها:

¹ أحمد لمياء ، نفس المرجع ، ص 22-23

❖ تقادي حدوث عدم الاستقرار من جانب عرض النقود.

❖ التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى غير العرض النقدي.

❖ ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ب/ سعر الصرف : هو مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما ، فكلما انخفض سعر الصرف فإنه يساعد على الاستقرار الاقتصادي، أي التحسن في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني ارتفاع سعر الواردات بالعملة المحلية، و ارتفاع هذه الأخيرة يمكن أن يؤدي إلى تقليص الإنفاق على السلع المنتجة، وهو ما يزيد من الإنفاق الداخلي و يؤثر ذلك على سلوك التصدير و الاستمرار لإنتاج السلع و الخدمات، وزيادة رؤوس الأموال.

كما ان استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلد اتجاه الخارج، حيث تعمل الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي على عدم القدرة على السيطرة و التحكم في هذا الهدف .

ج/ معدلات الفائدة : تسعى السلطات النقدية أحيانا إلى ضبط معدل الفائدة الحقيقي كهدف وسيط للسياسة النقدية إلا أن هذا الهدف يطرح عدة مشاكل من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو قصيرة المدى و النقود، كما يستعمل سعر الفائدة كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ، و يستعمل كهدف وسيط نتيجة لتأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي ، حيث أن كل من الاستثمار و الائتمان و الأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة كما أنها تضمن عنصر التوقعات التضخمية، هو ما يعقد دلالة أسعارها الحقيقية، كما أن تغيراتها تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية و عوامل السوق إضافة إلى أن معدل الفائدة مثلما يستخدم كقناة إبلاغ للسياسة النقدية ، يمكنه أيضا أن يستخدم كهدف وسيط.

3- الأهداف النهائية:

تعتبر الأهداف النهائية كنقطة أخيرة في مسار إستراتيجية السياسة النقدية ، التي تأثر بأدواتها على الأهداف الأولية ثم الوسيطة للوصول إلى أهداف نهائية تكون قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية العامة ، قبل ظهور المدرسة الكنزوية كان الهدف الوحيد للسياسة النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار و مكافحة التضخم ، و لكن بعد أزمة الكساد عام 1929 و ظهور الأفكار الكنزوية، ظهرت أهداف جديدة

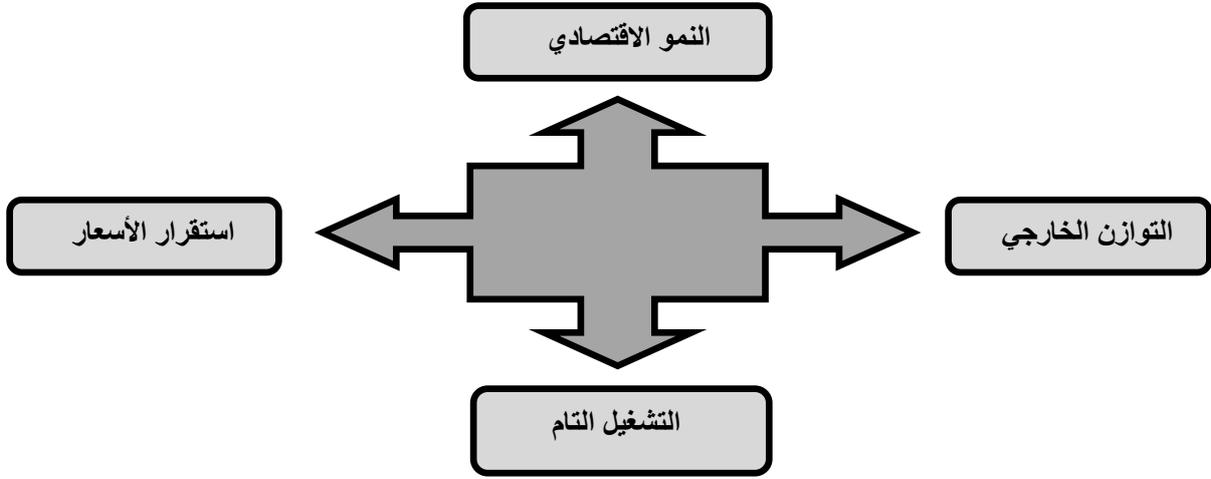
من بينها تحقيق العمالة الكاملة ، تحقيق معدل نمو اقتصادي ، توازن ميزان المدفوعات و غيرها، و يمكن حصرها فيما يلي :¹

- ✓ **تحقيق الاستقرار في الأسعار** : يعتبر من أهم الأهداف للسياسة النقدية ، حيث تسعى كل الدول إلى مكافحة التضخم ، و في نفس الوقت علاج حدوث الكساد الركود إن وجد ، و تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار ، أي أقل مستوى لها .
- ✓ **المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل** : و تشترك في ذلك مع السياسة النقدية و تقوم على زيادة عرض النقود (المعروض النقدي) في حالة البطالة و الكساد ، لتزويد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار و التشغيل في الاقتصاد القومي .
- ✓ **تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة** : لكي يحدث النمو الاقتصادي يجب أن يزداد هذا الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية، و يبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو، و ذلك من خلال تأثيرها على الاستثمارات كواحد من أهم محدداته، إذ تقوم هذه السياسة في تغيير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية من خلال أدواتها المعروفة، و ذلك بتغيير عرض النقد الذي يؤدي إلى تغييرات مقابلة في سعر الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص .
- ✓ **تحقيق توازن ميزان المدفوعات** : استخدام أدوات السياسة النقدية لتشجيع الصادرات و تخفيض الواردات، فرفع سعر الخصم يؤدي إلى الارتفاع سعر الفائدة و بالتالي انخفاض الاستثمار، لأن الأفراد يستقبلون على الادخار وهذا ما يجعل الأسعار تنخفض ، ومنه تزيد الصادرات و تنخفض الواردات ارتفاع أسعار الفائدة محليا يؤدي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، و هذا ما يساهم في تخفيض عجز ميزان المدفوعات .

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بالمربع السحري كالآتي:

¹ أحمد لمياء ، نفس المرجع ، ص 24-25

الشكل رقم (02-02) : المربع السحري لكالدور



المصدر: عجلان صباح ، مرجع سبق ذكره ، ص 118

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل نموذج (IS – LM)

إن السياسة النقدية التي تطبقها السلطة النقدية يمكن أن تكون فعالة و يمكن أن تكون غير فعالة و تتوقف فعالية السياسة النقدية على انحدارات و منحنيات (IS – LM) و التي تتوقف بدورها على سلوك المتغيرات التي يتكون منها النموذج حيث يُعتبر هذا الأخير من أكثر النماذج واقعية لتحليل أثر السياسة على اقتصاد و يعتبر أدق و أكثر كفاءة.

و يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرتها على التأثير في محمل النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

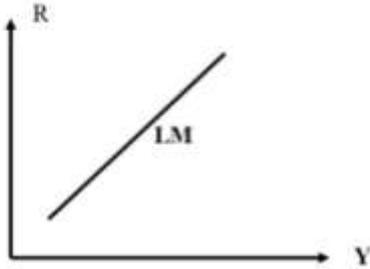
أولاً: نموذج (IS – LM)

يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية من خلال استخدام نموذج الاقتصاد الكلي (IS – LM) حيث يمثل منحنى IS التوازن في القطاع الحقيقي ، و يمثل LM التوازن في القطاع النقدي من خلال التوازن بين العرض النقدي و الطلب عليه .

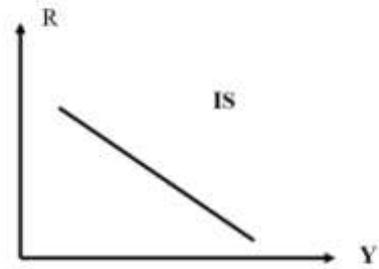
و التمثيل البياني للمنحنيين IS و LM كما يلي :¹

¹ بوحلفاية فيصل، بوكشدة لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص38-39.

الشكل رقم(02-04): منحنى LM



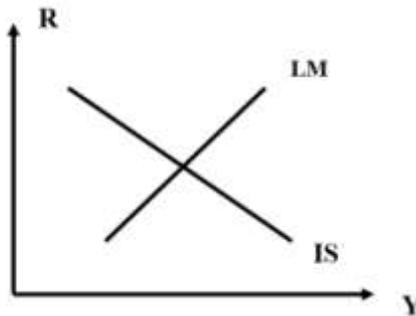
الشكل رقم(02-03): منحنى IS



المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 89_93

- يعبر منحنى IS عن وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الدخل لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال مضاعف الاستثمار، حيث أن منحنى IS يمثل التساوي بين الادخار و الاستثمار.
 - كما يعتبر منحنى LM عن وجود علاقة طردية بين الدخل و سعر الفائدة، ذلك أن زيادة الدخل الوطني الحقيقي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط، بينما ينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة، و بالتالي ترتفع أسعار الفائدة .
- و يحقق التوازن في السوق التعدي و سوق الإنتاج من خلال التقاطع بين المنحى LM و منحنى IS ، و يتم بناء على ذلك تحديد القيم التوازنية لكل من الدخل و سعر الفائدة ، و المنحى الموالي يبين كيفية حدوث التوازن بين السوقين:

الشكل رقم (02 - 05) التوازن في سوق النقد و القرض



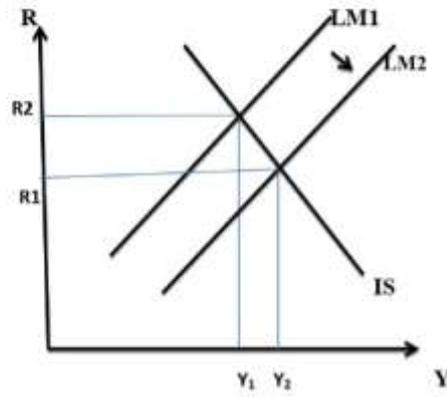
المصدر: بوحلفاية فيصل وبوكشدة لحسن، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ثانيا : دراسة فعالية السياسة النقدية

يظهر أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق النقد من خلال القيام السلطات النقدية بزيادة حجم المعروض النقدي من اجل رفع من مستوى الدخل، و نتيجة لذلك ينتقل منحنى LM إلى اليمين، فينخفض سعر الفائدة نتيجة زيادة عرض النقود، و يترتب عن انخفاض سعر الفائدة زيادة الاستثمار، فيرتفع مستوى الدخل بفعل مضاعف الاستثمار.¹

و المنحنى الموالي يبين أثر زيادة عرض النقود على التوازن الكلي في السوقين:

الشكل رقم (02-06): اثر زيادة عرض النقود على التوازن الكلي



المصدر : بوحلفاية فيصل، بوكشدة لحسن، مرجع نفسه ، ص 40.

يلاحظ من المنحنى ان انتقال LM من LM1 إلى LM2 أدى إلى انخفاض سعر الفائدة R2 إلى R1 وكما أدى إلى ارتفاع مستوى الدخل من Y1 إلى Y2.

ترتبط فعالية السياسة النقدية بميل المنحنيين IS و LM بحيث تحقق هذه السياسة أفضل النتائج عندما يكون للمنحنى IS ميل ضعيف أو عندما يكون للمنحنى LM ميل حاد، و عليه يمكن القول أن من أهم المحددات للفعالية النسبية للسياسة النقدية وفقا لهذا النموذج نجد مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، و مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

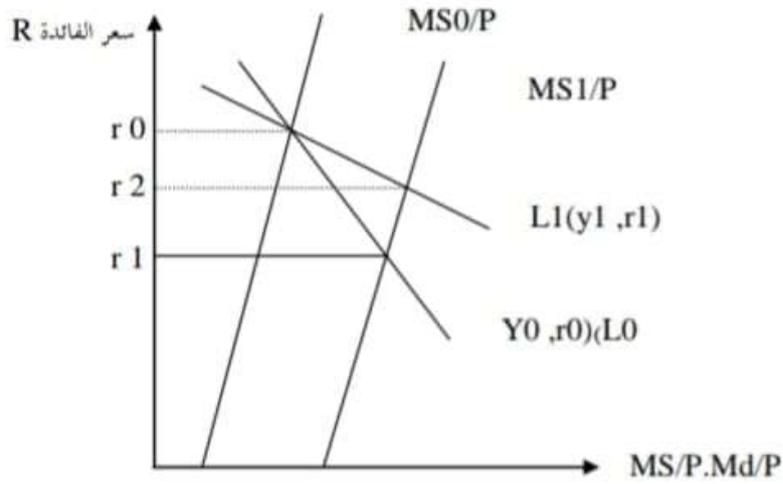
¹ بوحلفاية فيصل ، بوكشدة لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

1- مرونة طلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة:

يتوقف تأثير زيادة المعروض النقدي ومن خلال ثم الدخل على مدى مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة (التفضيل النقدي) أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كلما كان مقدار الانخفاض في سعر الفائدة اقل و كانت الزيادة في الاستثمار و ثم دخل أقل ، و بالتالي تكون السياسة النقدية أقل فعالية ¹ .

و يمكن توضيح ذلك من خلال المنحى التالي :

الشكل (02-07) : منحى الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة



المصدر: مايكل ألد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ص 284 .

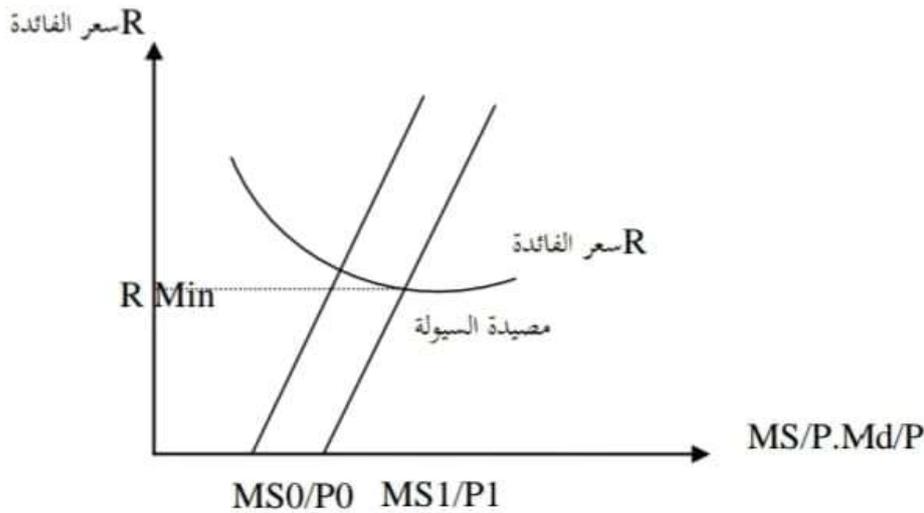
يمثل $\frac{MS0}{P0}$ عرض النقود بالقيمة الحقيقية و $Y0$ و $R0$ هما الدخل و سعر الفائدة التوازنيين فلو افترضنا أن منحى الطلب على النقود هو $L1 (Y_1 + R1)$ بدلا من $L0 (Y0 + R0)$ و كان سعر الفائدة التوازني هو $R0$ ، فان الزيادة في عرض النقود من $\frac{mos}{po}$ إلى $\frac{M}{P1}$ ، سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة $R0$ من $R2$ الى $R1$ و بالتالي سوف تكون هناك زيادة أقل في الاستثمار و الدخل نتيجة الانخفاض أقل في سعر الفائدة مقارنة مع المنحى $L0 (Y0 + R0)$ (انخفاض أكبر في سعر الفائدة) ، وعليه تجدر الإشارة على أن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الجانب الحقيقي من النشاط الاقتصادي

¹ بوحلجابة فيصل ، بوكشدة لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص42

(الاستثمار ، الدخل) سوف يكون بطيئاً جداً عندما يكون الطلب على النقود و كان KENES هو من تكلم عن الوضعية و التي سميت فيها بعد مصيدة السيولة ، بحيث تكون السياسة النقدية غير فعالة في حالة مصيدة السيولة .

و يمكن تمثيلها بيانياً كالتالي:

الشكل رقم(02-08): حالة عدم فعالية السياسة النقدية



المصدر: مايكل ألد جمان ، ص 284 .

2- مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة :

إذا كانت التغييرات في سعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار فان السياسة النقدية سوف تكون عديمة الفعالية، بمعنى أن زيادة عرض النقود لا تؤثر على مستوى الدخل بالرغم من انخفاض سعر الفائدة، حيث ترى النظرية الكينزية أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة كساد و تسود حالة التشاؤم بين المستثمرين بشأن مستقبل الاستثمار على الرغم من زيادة عرض النقود و انخفاض سعر الفائدة نتيجة لذلك، إلا أن المستثمرين قد يشعرون بأن الطلب على منتجاتهم لا يزال ضعيفاً، و بالتالي يقل الاستثمار و لا يستجيب لانخفاض في سعر الفائدة¹.

¹ بوحلفاية فيصل ، بوكشدة لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص43 .

خلاصة الفصل :

إن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تخفيف البطالة فضلا عن تخفيض نسبة التضخم و تحقيق ميزان المدفوعات و تخفيف العجز في الموازنة العامة، و ذلك من خلال إتباع السياسات الاقتصادية المثلى التي تمكننا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و ذلك باستخدام أدوات السياسة المالية و النقدية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي تهدف أساسا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي .

ويتبنى البنك المركزي استراتيجيات من أجل البلوغ إلى الأهداف السياسة النقدية فهو يبدأ باختبار أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي ، فالوسيط إلى الهدف النهائي .

و يقصد بفعالية السياسة النقدية هي قدرة السلطة النقدية في التأثير و التحكم بغرض النقد و أدواته بما يتفق مع الأهداف المطلوبة ، فان إدارة عرض النقد و التأثير فيه يرتبط بسعر الفائدة باعتباره من العناصر المهمة و المؤثرة على الادخار و الاستثمار و تحديد الطلب الكلي و الدخل القومي ، كما أن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض الأساسي من استخدام هذه الأدوات ، و تربط هذه الفعالية أيضا بمدى التوافق أو اختيار الوقت الملائم للاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية و النقدية غير المرغوب فيها .

كما يمكن تقسيم فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية أيضا من خلال استخدام نموذج الاقتصادي الكلي ومنها نموذج **IS/ LM** .

الفصل الثالث:

تطور السياسة

النقدية في الجزائر

ودورها في تحقيق

الاستقرار الاقتصادي

2019-2015

تمهيد :

لقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر العديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي يعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة عامة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات و سنحاول إبراز أهم المعالم السياسية النقدية في تلك الإصلاحات .

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للسياسة النقدية من مفهوم السياسة النقدية و أهدافها بالإضافة إلى أدواتها، أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى الاستقرار الاقتصادي بشكل عام و أثر السياسة النقدية بالنسبة للتوازن الكلي.

ومن خلال هذا الفصل الذي ارتأينا أن نجعل عنوانه " تطور السياسة النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2015-2019 "، و سوف نتطرق في المبحث الأول إلى واقع و مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر، أما في المبحث الثاني قد تعرضنا فيه إلى دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2015/2019.

المبحث الأول: واقع ومؤشرات السياسة النقدية

شهدت الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، و الذي يمكنها من بناء نظام مالي و مصرفي سليم يضمن استقرار المستوى العام للأسعار و زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث مرت السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعدة تحولات و تغيرات من خلال أوامر و أنظمة و قوانين، و التي تنظم و تحكم سيرورة تنفيذ السياسة النقدية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التطورات والإصلاحات التي شهدتها السياسة النقدية في المطلب الأول أما المطلب الثاني سنتطرق إلى أهم مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر

في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، صدر قانون النقد و القرض سنة 1990، كتشريع نقدي يبرز دور النقد والسياسة النقدية و إرجاع صلاحيات السلطات النقدية في تسيير النقد، غير أن هذا القانون عرف فيما بعد عدة تعديلات تبعا لتغير الظروف المالي و النقدي و حتى الاقتصادي للبلد.

أولا - الإطار القانوني العام للسياسة النقدية

عرفت السياسة النقدية في الجزائر تغييرا جذريا بداية من سنة 1990 ، و ذلك بعد صدور قانون النقد و العرض (90-10) المؤرخ في 14 افريل 1990، و الذي بموجبه تم رد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمتها غير واضحة في المرحلة السابقة، و العمل على تحسين صورة القطاع البنكي الذي يعتبر المحرك و المنشط لكل القطاعات الاقتصادية.

وأهم الأهداف التي سعى هذا القانون لتحقيقها ما يلي:¹

- ✓ رد الاعتبار لبنك الجزائر باعتباره بنك البنوك و بنك الدولة.
- ✓ فصل السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية، و هذا بإنشاء مجلس النقد و القرض.
- ✓ فتح المجال البنكي للقطاع الخاص و الأجنبي، و تشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ✓ إنشاء اللجنة المصرفية المسؤولة عن دراسة ومراقبة مؤسسات القرض.
- ✓ وضع حد نهائي لكل تدخل إداري في القطاع المالي.
- ✓ تنويع مصادر التمويل المتعاملين الاقتصاديين و المؤسسات، من خلال إنشاء سوق مالي.
- ✓ تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإنه من الضروري القيام بإعادة تنظيم الجهاز المصرفي ومن المفروض القيام بتعديلات قانونية - سياسة و اقتصادية-، و لهذا الغرض و حسب هذا القانون فقد تم تحديد دور هيكل بنك الجزائر بالإضافة إلى تحديد دور بنك الجزائر بالإضافة إلى تحديد هيكل رقابة البنوك و المؤسسات المالية. و تتمثل أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد و القرض (90-10) فيما يلي:

1- تعديل قانون النقد و القرض لسنة 2001:

جاء هذا الأمر في 27 فيفري 2001 ليعدل و يتم القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض، حيث أدخل بعض التعديلات على قانون النقد و القرض و ذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و السلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية، فبموجب هذا التعديل تم الفصل مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر و إدارته و مراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب ، و مجلس الإدارة

¹ حورية حمى ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها - حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك و تأمينات ، جامعة قسنطينة 2006، 2005، ص 8 .

و مراقبان حيث يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا و نواب المحافظ كأعضاء و ثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية. أما مجلس النقد والقرض وفي إطار هذا التعديل فإنه يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر، و ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية.¹

2- تعديل قانون النقد و القرض لسنة 2003:

ألغى هذا الإطار القانوني المعدل و المتمم بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض و الذي احتفظ بجزء كبير من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية و قد أعطى هذا التعديل مرونة أكبر للسلطة النقدية في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة، يحول مجلس النقد و القرض بموجب المادة 62 من الأمر المتعلق بالنقد و القرض بالسلطات في تحديد السياسة النقدية و قواعدها إدارتها و متابعتها و تقييمها. إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتبارا من بداية سنة 2002 قد أدى بنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، و هي تشمل دائما أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة و لكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 اضطر بنك الجزائر من شهر أفريل 2002 إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا.

ومن بين هذه الأدوات الجديدة: أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (7) أيام و هي أداة مستعملة منذ أفريل 2002 (التعليم رقم 02 - 202 المؤرخة في 11 أفريل 2002).²

¹ فتحة مزارشي ، اثر السياسة النقدية على المستوى المعيشية ، دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017-2018، ص 233.

² حليلة تركي، عابدة تركي، مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في الجزائر خلال فترة (2005-2016)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ميدان العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة الوادي ، 2017-2018 ، ص 43.

3- تعديل قانون النقد و القرض 2010:

أهم ما جاء به هذا الأمر في المجال النقدي هو تعديله أيضا للمادة 35 من الأمر (03-11) كما يلي:¹

المادة 35: تتمثل مهمة البنك المركزي في العرض على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و في توفير أفضل الشروط في الميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها النمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي و المالي لهذا الغرض يكلف تنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بكل وسائل الملائمة لتوزيع القروض و تنظيم السيولة و يسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف و التأكد من سلامة النظام المصرفي و صلاحيته .

4 - تعديل قانون النقد و القرض لسنة 2017:

هنا أطلقت الجزائر عملية القرض السندي في افريل 2016 لينتهي في أكتوبر 2016، و الذي كان الهدف منه تغطية عجز الميزانية العامة للدولة، غير أن هذه العملية لم تبلغ المستوى المطلوب، لذلك انتقلت السلطات العمومية في الجزائر إلى اعتماد عملية التمويل غير التقليدي، و ذلك بتعديل قانون النقد و القرض بموجب قانون 10/17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، إضافة لذلك اصدر مجلس النقد و القرض نظاما يتعلق بالصيرفة التشاركية، يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية، التي يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، حيث تشمل فئات المنتجات في إطار المرابحة و المشاركة و المضاربة و الإجازة والاستصناع والسلم، و كذا الودائع في حسابات الاستثمار.²

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 147.

² بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2017، و توجيهات 2018، ديسمبر 2018.

ثانيا- الإطار القانوني لأدوات السياسة النقدية:

مع بداية سنة 2001 ، و نظرا لتحسن الوضع في الأسواق العالمية للمحروقات، عرفت هذه المرحلة فائضا في السيولة المصرفية الأمر الذي جعل مختلف أدوات السياسة النقدية للعشرية التي سبقت (1990-2000)، غير مستعملة بما فيها أداة إعادة الخصم مما دفع السلطات النقدية إلى إعادة تنشيط بعض الأدوات السابقة و إدخال أدوات نقدية جديدة تتماشى مع الوضع المتميز بفائض السيولة فكان كما يلي:

❖ إعادة تنشيط الاحتياطي الإجمالي كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية بموجب تعليمة البنك المركزي رقم 01-01 المؤرخة في 2001/02/11 ، حيث تم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين الاحتياطات و معدلات الفائدة المكافئة لها عدة مرات .

❖ بموجب تعليمة البنك المركزي رقم 2002-02 المؤرخة في 2002-04-11 ، تم إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة و هي استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض، و تهدف هذه الوسيلة إلى تعقيم امتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي، و تتم هذه العملية لفترة نضج لـ 07 أيام أو لفترة نضج 03 أشهر أو لمدة 06 أشهر بدا من جانفي 2013 .

❖ كما تم سنة 2015، استحدثت وسيلة جديدة غير مباشرة لامتصاص فائض السيولة البنكية وتسمى تسهيل الودائع المغلة للفائدة، وذلك بموجب تعليمة البنك المركزي رقم 04-05 المؤرخة في 2015/06/14 ، وهي وديعة تتم بمبادرة من البنك التجاري لدى البنك المركزي لمدة 24 ساعة مقابل فائدة ثابتة يحددها البنك المركزي.

❖ إن كيفية استخدام هذه الوسائل و غيرها من أدوات السياسة النقدية تضمنه النظام القانوني رقم 02-09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، و أدواتها و إجراءاتها المؤرخ في 2009/05/26.

❖ كما صدر مؤخرا نظام آخر يتم و يعدل هذا النظام، و هو الصادر عن البنك المركزي بتاريخ 2017/12/06 تحت رقم 03-117 و المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها و إجراءاتها، و المتضمن 04 مواد عدلت المواد 06-07 من النظام السابق (09-02) و تتعلق هذه التعديلات بالأوراق العمومية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة القابلة للتفاوض في السوق و المقبولة في عمليات السياسة النقدية و أيضا تحديد الأوراق الخاصة القابلة للتفاوض و غير القابلة للتفاوض.¹

المطلب الثاني: مؤشرات السياسة النقدية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر و كما نعلم أن السلطة النقدية كانت قد شرعت في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية ، و من اجل ضمان فعالية للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية واصل بنك الجزائر تطويره للبرنامج النقدي و تسييره للسيولة الإجمالية.

فيما يخص عمليات السياسة النقدية يستعمل بنك الجزائر الروافع النشطة الآتية:²

- استرجاعات السيولة في السوق النقدية بهدف امتصاص فائض السيولة في هذه السوق.
- الاحتياطات الإجبارية الدنيا الواجب تكوينها من طرف البنوك على شكل ودائع لدى بنك الجزائر.

عمليات بنك الجزائر لبلوغ هدف السياسة النقدية من خلال زاوية وضعية الميزانية العمومية تنعكس خلال

الحسابات التالية:

✓ حسابات تسجيل عمليات إعادة تمويل البنوك.

¹ روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2008 – 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، المركز الجامعي بتسمسليت – الجزائر، 2020، ص 71-72.
² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 180-183.

✓ حسابات ودائع البنوك بما فيها الاحتياطات الإلجبارية التي تعتبر متوسط محرك الودائع لفترة

تكوين الاحتياطات الإلجبارية.

✓ حسابات ودائع الخزينة العمومية.

✓ حسابات العوائد و الأعباء.

✓ حسابات إصدار النقود الورقية.

تتعرض عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر مباشرة في حسابات العوائد و الأعباء في غياب إعادة تمويل

البنوك، لم تسجل هذه الحسابات عوائد متعلقة بهذا النوع من العمليات، في حين تكمن تكاليف عمليات السياسة

النقدية لبنك الجزائر في الأعباء المتعلقة بمكافئة استرجاعات السيولة و الاحتياطات الإلجبارية وتسهيلات

الودائع.

تتعرض تدخلات بنك الجزائر بموجب عمليات السياسة النقدية جزئيا على مستوى تطور العملة النقدية قيد التداول

و المتصدرة من طرفه. تلجأ البنوك إلى إعادة التمويل لدى البنك الجزائر سواء بموجب إعادة الخصم أو عمليات

الشراء في سوق النقدية أو خارجها ، مما يؤثر على عشرية من فائض السيولة على مستوى السوق النقدية حيث

ازدادت سيولة البنوك في 2012 ترابطا مع ارتفاع الودائع المصرفية.

أولا - معدل إعادة الخصم :

يقصد بمعدل إعادة الخصم على انه " عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه

للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها ، و الاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للاقتراض ، و

يسمى أيضا سعر البنك ، و تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك

المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة.¹

¹ حساني بوحسون، بربري محمد أمين، أثر معدل إعادة الخصم على حجم المعروض النقدي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد، اوتن2015، ص 714.

يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد و القرض كفاءيات و شروط إعادة الخصم و اخذ و وضع تحت نظام أمان.¹ و الجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك الجزائري :

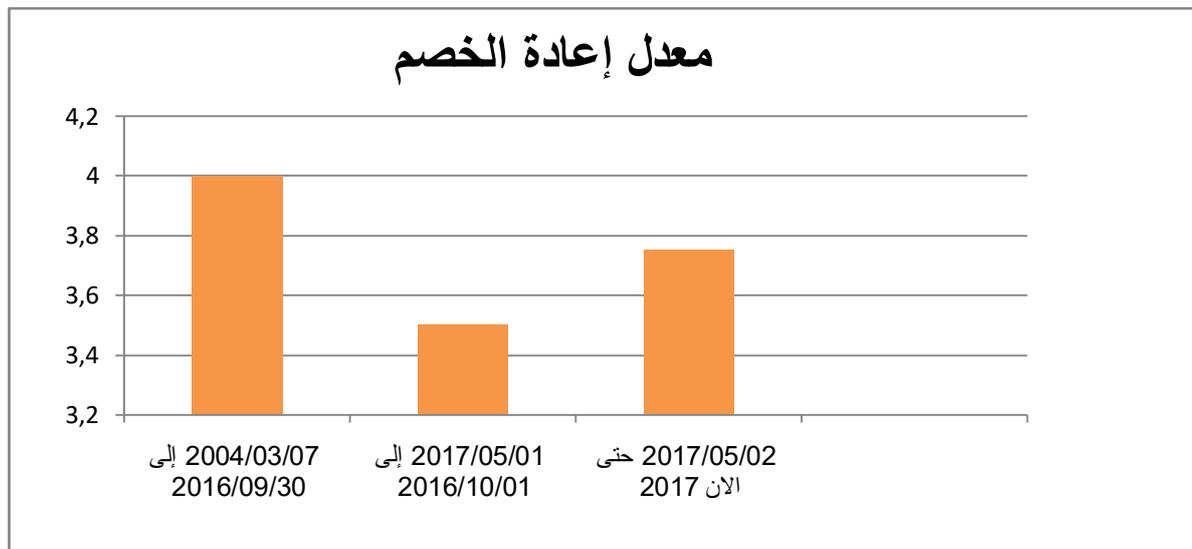
- الجدول رقم (03-01) : تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر الفترة (2015-2019)

معدل	إلى	بحسب ابتداء من
4.00 %	2016/09/30	2004/03/07
3.50 %	2017/05/01	2016/10/01
3.75 %	حتى الآن	2017/05/02

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، 2017، ص 17

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 49، 2019، ص 17

الشكل رقم (03 - 01) : منحى تطور إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبان واعتمادا على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان يقدر نهاية سنة 2016 بنسبة 4 % بسبب الوضعية المالية على مستوى البنوك و استمر هذا الانخفاض إلى غاية 2017 بنسبة 3.50 %، حيث شهدت هذه الفترة إعادة تنشيط عمليات إعادة الخصم للسندات الخاصة والعمومية، و بقي هذا المعدل ثابت

¹ المادة 40 من قانون النقد و القرض.

من ماي 2017 إلى غاية اليوم بنسبة 3.75 % و يعتبر هذا المؤشر جيدا حيث يعبر على التحسن في مستويات التضخم.

ثانيا: الاحتياطي الإجباري

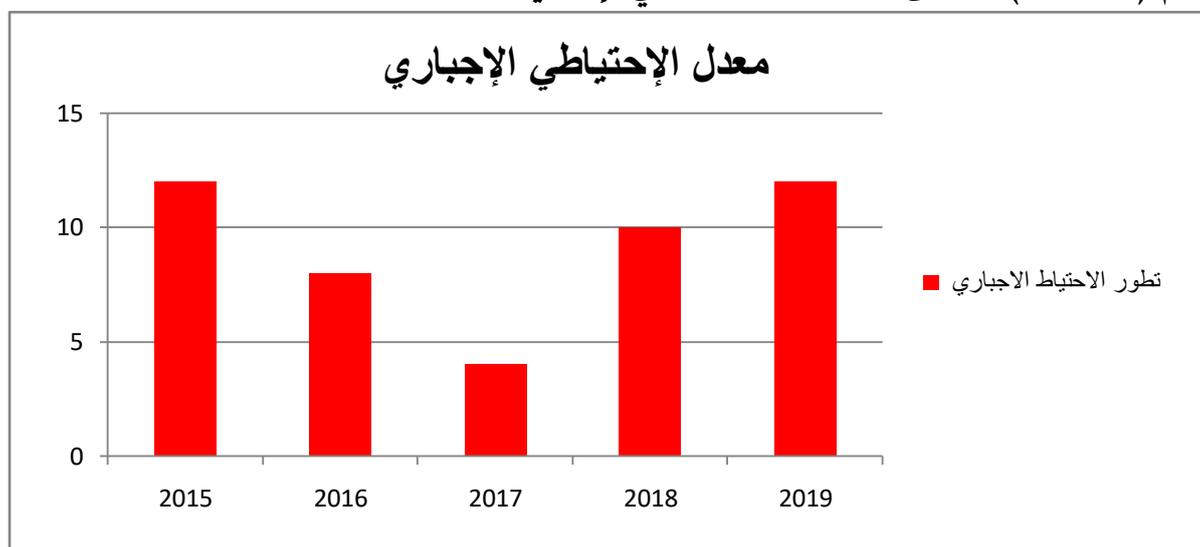
يقصد به النسبة القانونية التي تلزم المصارف التجارية الاحتفاظ بها من أصولها النقدية وودائعها لدى البنك المركزي، وذلك لمواجهة المسحوبات اليومية للعملاء و ضبط حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.¹ تعتبر نسبة الاحتياط القانوني أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر و التي نص عليها قانون النقد و القرض 90-10 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، و فوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.²

- جدول رقم (02-03) : تطور معدل الاحتياطي الإجباري 2015 - 2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاحتياطي الإجباري	12	8	4	10	12

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، 2019، ص: 17

- الشكل رقم (02-03) : محنى تطور معدل الاحتياطي الإجباري 2015 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول

¹ طرايش معمر ، بن البار امجد ، دراسة العلاقة المسببة بين معدل الاحتياطي الالزامي و الائتمان ، المصرفي في الجزائر مجلة الأفاق العلمية ، المجلد 13 ، العدد 2021 ، ص645.

² المادة 93 من قانون 90 - 10.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري بلغ سنة 2015 نسبة تقدر بـ 12 % و هذا الرفع راجع إلى حالة السيولة الزائدة لدى البنوك، و بدأ ينخفض الاحتياطي ليصل إلى نسبة 4 % في سنة 2017 و في هذه الحالة تم خفضه لصالح تسهيل التعامل البنكي مع الغير لتكون لديه سيولة كافية يتعامل به، و ارتفع سنتي 2018 و 2019 ليصل إلى نسبة 12 %، وهذا راجع إلى الارتفاع في السيولة المصرفية .

ثالثا: عمليات السوق المفتوحة

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، و سندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض،¹ و قد حدد القانون (90-10) القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجربها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف 20 % من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة،² غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03 - 11) المتعلق بالنقد و القرض في المادة رقم (54) منه، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على السندات الخزينة.³

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجارية و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، و لم يتمكن بنك الجزائر من بيع السندات العمومية لامتصاص الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودان تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة و على الرغم من الممهدات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 و إلى غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقى مهم و فعال و قوي الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية.⁴

¹ المادة رقم (76) من القانون 90 - 10

² المادة رقم (77) من القانون 90 - 10

³ المادة رقم (41) من القانون 90 - 10

⁴ بوحلفاية فيصل ، بوكشدة لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص53

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر 2015-2019

سننتظر من خلال هذا المبحث إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر و ذلك من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها خلال فترة الدراسة و ذلك في المطلب الأول، كما سنتناول أهم المؤشرات النقدية التي تستهدفها السياسة النقدية في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر 2015 - 2019

شكلت متابعة تعزيز الوضعية النقدية و التحسن الواضح في السيولة لدى البنك إلى تكوين الأسس المحددة لتطورها، و هو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية، و قد خصصنا هذا المطلب لمعرفة و دراسة تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها.

أولاً: تطور الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد و تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من العناصر التالية:¹

1. **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية و القطع نقدية، و تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.
2. **النقود الكتابية:** تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري و صناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة، و التي تتداول عن طريق الكتابة من الحساب بنك إلى حساب آخر.
3. **أشباه النقود:** و تشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، و الودائع الخاصة المسيرة من قبل المؤسسات القرض، و التي تشمل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية، و هي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2.

تمكن بنك الجزائر من التحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد و القرض و هذا ما يعكس قدرته على ضبط العرض النقدي بالأدوات التي استعملتها.

- جدول رقم (03-03) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2015 - 2019

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص167.

الوحدة : مليار دينار

النقود M2	النقود M1	اشباه النقود	النقود الكتابية	النقود الورقية	السنة
13704.5	9261.1	4443.4	5153.0	4108.1	2015
13816.3	9407.0	4403.2	4909.9	4497.1	2016
14974.6	10266.1	4708.8	5549.2	4716.9	2017
16636.7	11404.1	5232.6	6477.3	4926.8	2018
17314.5	12079.4	5235.1	6941.4	5138.0	2019

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مارس 2015 - 2016، ص 10

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 46، جوان 2019، ص 10

نلاحظ من الجدول أن نمو الكتلة النقدية M2 و التي تمثل السيولة المحلية كان لها ارتفاع بشكل ضعيف من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2015 سجلت الكتلة النقدية 13704.5 مليار دج إلى 13816.3 مليار دج سنة 2016 أي بنسبة نمو (0.81 %) و هذا راجع لانخفاض الكبير للودائع لأجل لقطاع المحروقات، أما السنوات المتبقية كان الارتفاع محسوس و بلغت نسبة النمو على التوالي 7.73 %، 9.99 %، 3.91 % و هذا بسبب ارتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف مقابل انخفاض في ودايع الأجل.

وعموما فقد بلغ متوسط نموها خلال فترة الدراسة 20.84 % و يرجع ذلك لسببين و هما الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية مع ارتفاع احتياطي الصرف كما أن فائض السيولة الذي كان يميز النظام المصرفي الجزائري تحول إلى نقص في السيولة بدا من أوت 2016، مما جعل السياسة النقدية المطبقة تعتمد على استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي و البنوك التجارية هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية، و القروض المقدمة للاقتصاد، و القروض للخزينة¹.

¹ علي صاري ، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013 مجلة رؤى الاقتصادية ، جامعة سوق اهراس العدد 07 ، ديسمبر 2014 ، ص

1) صافي الأصول الخارجية (الأصول الأجنبية):

الأصول الخارجية تتيح خلق حقوق على باقي دول العالم، ويمكن تحليل الأصول الخارجية من حساب ميزان المدفوعات و تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية لدى الجهاز البنكي و يكون مصدرها صادرات السلع و الخدمات، المداخل الصافية لرؤوس الأموال، تحويلات الأشخاص إلى الداخل.

إن مصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبطا أساسا بإيرادات قطاع المحروقات، مما يجعل احتياطات الصرف الرسمية التي يحوزها بنك الجزائر تشكل المصدر الأول للتوسع النقدي، إن عملية تحويل الموارد بالعملة الأجنبية المرحلة إلى الجزائر و المتنازل عنها لبنك الجزائر بقوة القانون فيما يتعلق بإيرادات صادرات المحروقات، إن هذه الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة، غير ان هذه النسبة تختلف من سنة إلى أخرى، أحيانا تسجل ارتفاعا مقارنة بنسبة النمو المسجلة في السنة السابقة و أحيانا تسجل انخفاضا عن تلك المسجلة في السنة السابقة .

إن حيازة مخزون من وسائل الدفع الدولية يجب أن يتماشى مع احتياجات الاستيراد للبلاد، بحيث تتيح للبلاد هامش أمان فيما يتعلق بتمويل الواردات من الخارج، و في حالة عجز أو نقص في هذه الوسائل يتسبب في اضطرابات الواردات.

يلاحظ أن حجم الأصول في انخفاض مستمر كل سنة حيث انتقلت من 15375.4 مليار دج سنة 2015 الى 7598.7 مليار دج سنة 2019 ، بنسبة تقدر بـ 50.58 % و هو ما يمثل على العموم ظرف يتميز باستقرار شبه كلي لقيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

2) القروض المقدمة للاقتصاد:

لضمان سير النشاط الاقتصادي و نموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع و النشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها و توظيفاتها، أو قد تلجا إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، و تعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي و الأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية.¹

و لقد عرفت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا متزايد خلال فترة الدراسة بمعدل 32.98 % أي من 7277.2 مليار دج سنة 2015 إلى 10857.8 مليار دج سنة 2019، مع وتيرة ارتفاع أقوى بالنسبة للقطاع العمومي، بحيث تهيمن حصة القروض المتوسطة و طويلة الأجل بشكل أوسع بنسبة تفوق 70% و هذا يشير إلى استمرار توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار.

¹ وسام موسى، أمال بوسمينة، تحليل الكتلة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال فترة 2000 – 2017 مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة ام البواقي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020 ، ص 660.

3- القروض الموجهة للدولة (الخزينة):

تتمثل القروض الممنوحة للدولة المتمثلة في الخزينة العمومية في العناصر التالية:¹

- ✓ التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة
- ✓ الاكتتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية و حتى الأشخاص.
- ✓ ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة و التي منها الحسابات البريدية .

عرفت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة و التي تم تقديرها بنسبة 92.91 % حيث انتقلت من 567.5 مليار دج سنة 2015 إلى 7023.9 مليار دينار سنة 2019 تحت أثر تقلص استحقاقات الدولة على بنك الجزائر و ارتفاع مستحقات الدولة على مصارف و ظرف يتميز بتقليص السيولة المصرفية، وأثره تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية .

و الجدول التالي يوضح مقابلات الكتلة النقدية و تطورها في الجزائر خلال فترة 2015 - 2019 :

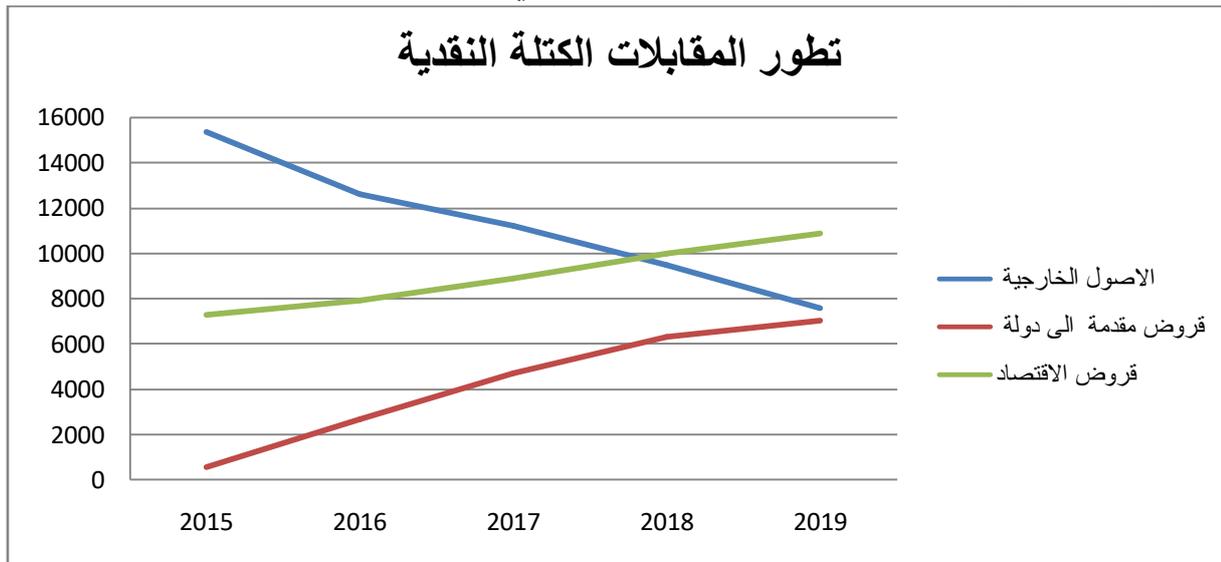
الجدول رقم (03-04) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019

الوحدة : مليار دينار

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الخارجية	15375.4	12596.0	11227.4	9485.6	7598.7
قروض مقدمة للدولة	567.5	2682.2	4691.9	6325.7	7023.9
قروض الاقتصاد	7277.2	7909.9	8880.0	9976.3	10857.8

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 49، مارس 2020، ص 10

الشكل رقم (03-03): منحى تطور المقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة 2015 - 2019



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول السابق

¹ علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المطلب الثاني: تطور أهم المؤشرات المستهدفة من قبل السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

سعت السلطة النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة استقرار و في هذا المطلب ستناول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي خلال الفترة 2015-2019 .

أولاً: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (هدف استقرار الأسعار)

يعرف التضخم على انه : " الارتفاع العام و المستمر في الأسعار و الخدمات عبر الزمن، و يعتبر هذا التعريف الأكثر شيوعاً للتضخم " ¹.

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا خلال الفترة 2015 - 2019 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعاً و انخفاضاً في معدلات التضخم خلال فترة الدراسة .
و لمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطورات معدلات التضخم .

جدول رقم (03-05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2015 - 2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم	4.8	6.4	5.6	4.3	2

المصدر: بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجيهات سنة 2017،
فيفري 2018، ص 18.

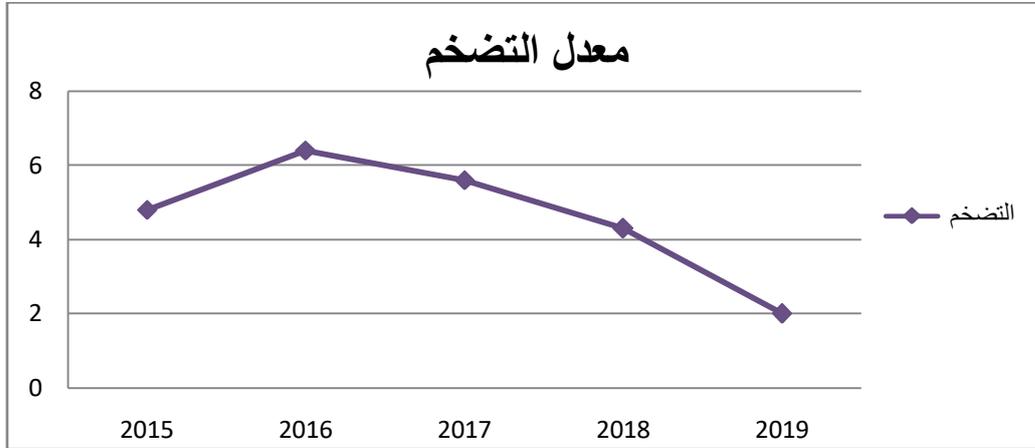
www.aps.dz

¹ لطيفة بهلول و أيمن حمادو و امال منصور الدهاش ، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (

2010 - 2014) ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 22 ، العدد 02 ، 2019 ، ص : 300

الشكل رقم (03-04): منحى تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2015-2019

الوحدة: النسبة المئوية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول

تسارع ارتفاع الأسعار من جديد أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من 4.8% سنة 2015 إلى غاية 6.4% سنة 2016 ليبلغ معدل التضخم الذروة شهر مارس 2017 بنسبة 7.07%، و منذ شهر مارس 2017 تراجعت وتيرة التضخم بشكل طفيف لتبلغ 5.6% في نهاية 2017.

لا تبدو وحدة الارتفاع في التضخم لسنتي 2015 و 2016، رغم تراجع وتيرته في 2017، و هذا راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد...)، و تشير معطيات الجدول إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة سنتي 2018 و 2019 بـ 4.3% و 2% على التوالي مقارنة بمعدل التضخم المستهدف بـ 3% و هذا بسبب ضعف مساهمة سعر الصرف و الأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي.

ثانيا: دور السياسة النقدية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي (هدف النمو الاقتصادي)

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون 90-10 و الذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003، و قد أدت العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي سنة 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي و المالي، و تطبيق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي الذي جعل السياسة النقدية توسعية .

معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تميز بالضعف و عدم الاستقرار رغم البرامج الاتفاقية التي اعتمدت خلال الفترة، هذا ما يعني هشاشة النتائج المحققة، و لم يبلغ هذا المعدل المستوى المطلوب خلال السنوات الموالية .

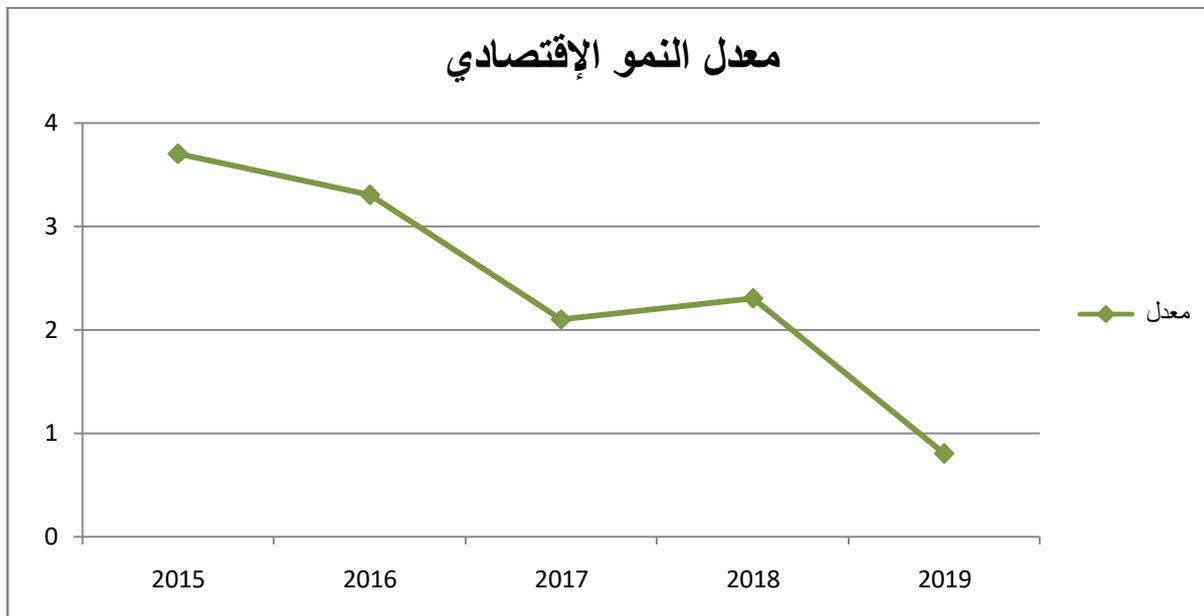
جدول رقم (03-06) : تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2015 - 2019

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المعدل	3.7	3.3	2.1	2.3	0.8

المصدر: WWW.ONS.DZ

الشكل رقم (03-05) : منحى تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 2015 - 2019



المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدل نمو بلغ 3.7 % سنة ، 2015 و يعود هذا الارتفاع إلى ارتباط معدل النمو بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة، حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض ميزان المدفوعات، و شكل ذلك زيادة في الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية .

الفصل الثالث : تطور السياسة النقدية في الجزائر و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 2015-2019

وتراجع النمو في الانخفاض و التذبذب حيث بلغ 3.3% سنة 2016 حيث بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دج، أما سنة 2017 قد بلغ 2.1% فقد عرفت تباطأ في النشاط الاقتصادي الوطني والمعبر عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي بشكل ملحوظ بسبب التراجع القوي لنشاط المحروقات بحيث بلغ إجمالي الناتج الداخلي ب: 18906.6 مليار دج، كما عاود الارتفاع لسنة 2018 بنسبة 2.3% وعاود الانخفاض الحرج لسنة 2019 بنسبة 0.8%.

ثالثا : دور السياسة النقدية في معالجة البطالة (هدف التشغيل)

تعتبر البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم على رغم اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها السياسية والاقتصادية، إذ إن تحسن مستوى التشغيل يمثل الهدف الموالي للسياسة النقدية بعد استقرار الأسعار وتحقيق النمو، ولقد شهدت الجزائر في سوق العمل تفاقما كميا ونوعيا لمشكل البطالة وازدادت حدتها مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المختلفة . ويمكن ملاحظة و قراءة تطور معدل البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (03-07) : تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

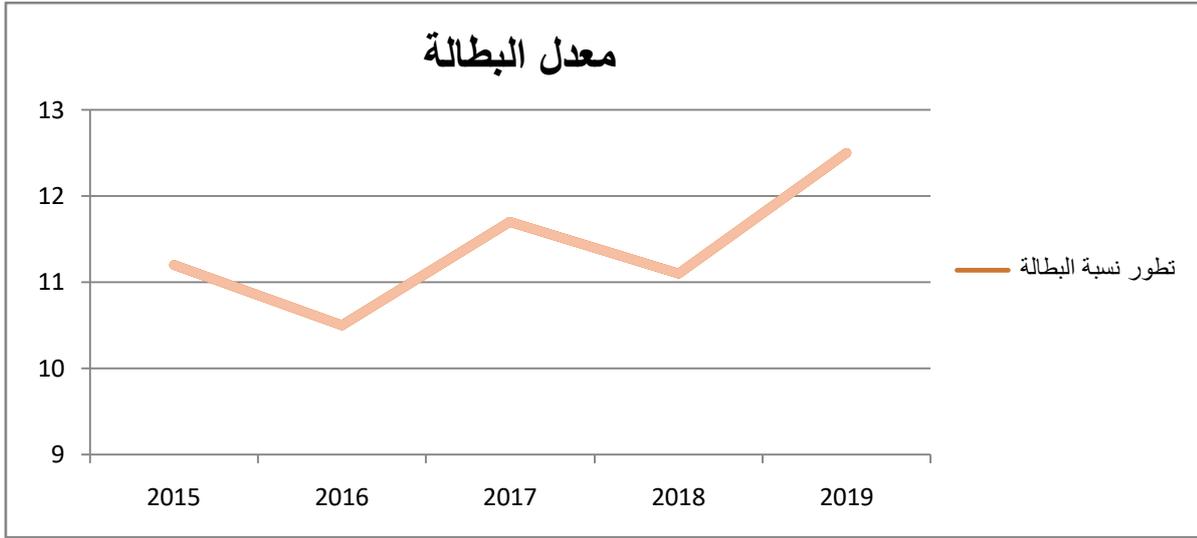
الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	11.2	10.5	11.7	11.1	12.5

[المصدر: WWW.ONS.DZ](http://WWW.ONS.DZ)

الشكل رقم (03-06): منحنى تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة بلغ % 11.2 سنة 2015 لينخفض سنة 2016 بنسبة %10.5 وهذا راجع إلى صعوبة تمويل المشاريع الاستثمارية بعد تدني إيرادات المحروقات، كما تتصف مناصب الشغل المستحدثة بكونها مؤقتة، أما باقي السنوات فقد شهدت ارتفاع متزايد لنسبة البطالة للوصول إلى %12.5 سنة 2019، و هذا راجع بالأساس إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة من خلال تجميد التوظيف ما عدا القطاعات الحساسة، و هذا نتيجة لانخفاض أسعار البترول .

و على العموم يمكن القول أن معدل نمو نسبة البطالة كان مرتفعا طيلة فترة الدراسة رغم بعض التذبذب.

رابعاً : دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

يعتبر ميزان المدفوعات وسيلة مهمة للتحليل الاقتصادي، حيث يوضح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، حيث عرف عجز مستمر خلال فترة الدراسة بفعل سلبية المعتمد على تصدير المحروقات و التي عرف سعرها انخفاضا حادا، و عليه يمكن القول أن هناك انعكاسا ايجابيا لاعتماد سياسة نقدية توسعية مع بداية هذه الفترة، رغم وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

و الجدول التالي يوضح رصيد ميزان المدفوعات للفترة 2015 - 2019:

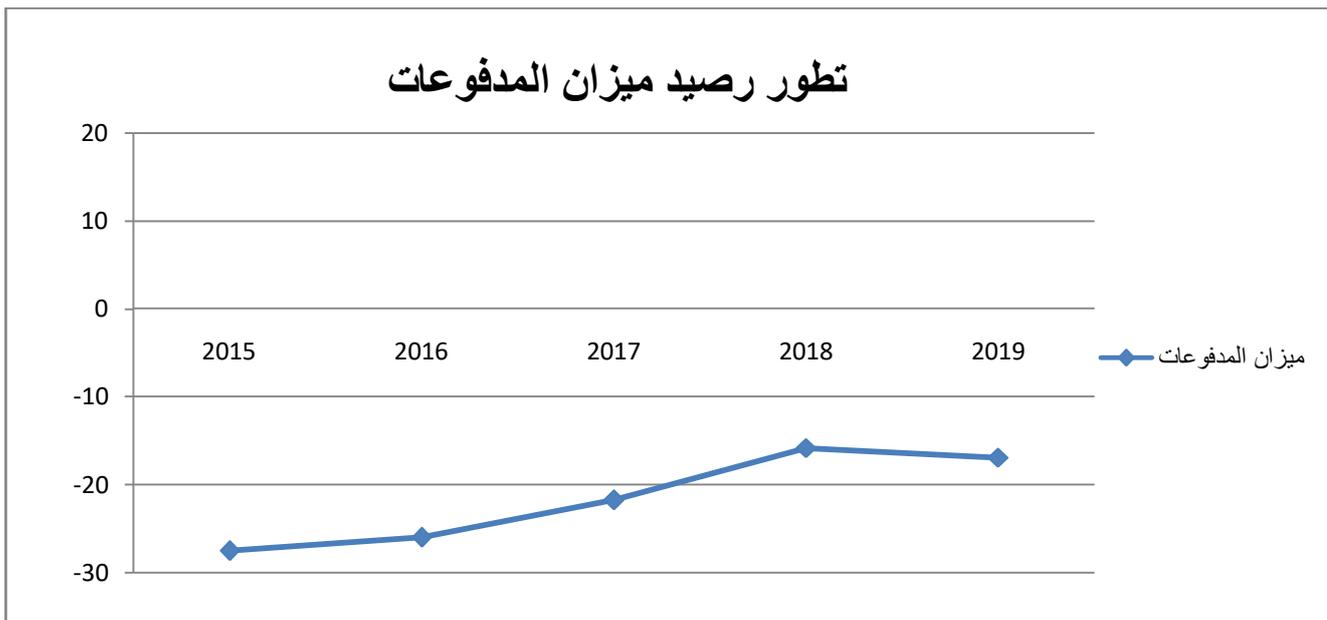
جدول رقم (03-08) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2015 - 2019

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
ميزان المدفوعات	-27.54	-26.03	-21.76	-15.82	-16.93

المصدر: بنك الجزائر، النشر الإحصائية الثلاثية، رقم (49/45/41/37)، 2016، 2017، 2019، 2018، ص 15

الشكل رقم (03-07): منحني تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الطالبان اعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه نلاحظ استمرار تسجيل العجز في ميزان المدفوعات على مدار سنوات الدراسة 2015-2019، لكن هذا العجز كان في تراجع ، حيث يرجع هذا العجز بفعل التراجع الرهيب في أسعار البترول، حيث وصل في بعض الفترات سعر البرميل الواحد في حدود 25 دولار أمريكي و هو تهديد خطير للاقتصاد الجزائري.

عموما سجل ميزان المدفوعات عجز بـ 15.82 مليار دولار امريكي في سنة 2018 مقابل 21.76 مليار دولار أمريكي سنة 2017 اي انخفاض بنسبة (27.30%) مقابل انخفاض قدره (16.40 %) لهذه الفترة على عكس السنوات الأولى للدراسة أين سجل ارتفاعا ملحوظا.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نتعرض إلى الإطار القانوني و التنظيمي للسياسة النقدية و التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى دراسة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019، بالإضافة إلى دراسة تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها، و دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي و الخارجي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- ✓ يستمد الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر إلى قانون النقد و القرض و التعديلات التي مسته بعد ذلك .
- ✓ اعتماد السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المتمثلة في هدف استقرار الأسعار و هدف النمو الاقتصادي على الإدارات الغير مباشرة ومن بينها معدل إعادة الخصم، بقصد تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي.
- ✓ إن تحليل سلوك السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الدارسة كانت متعلقة ببداية تدهور أسعار النفط على المستوى العالمي إلى نهاية 2019

الختامة العامة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة موضوع: " إستراتيجية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015- 2019 " ، و كان الهدف من هذه الدراسة محاولة تسليط الضوء على الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام مختلف الأدوات المعروفة، و لجل ذلك تم التطرق إلى دراسة وصفية تحليلية من خلال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها بشيء من التفصيل المعمق بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه.

حيث تم استعراض الموضوع في ثلاث فصول و ذلك في عدة نقاط أساسية، إذ ركزنا في البداية على أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، ثم تناولنا مفهوم الاستقرار الاقتصادي و أهم مؤشرات و اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازن الكلي، و في الأخير تطرقنا في الفصل التطبيقي و تحليلي إلى واقع ومؤشرات السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في: (التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات).

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي:

1- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا تمكنا للوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتمثل السياسة النقدية في مختلف الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي، و الذي يعمل على تحريك العرض النقدي بالزيادة أو النقصان، لتحقيق الأهداف المرجوة .
- تتكون أدوات السياسة النقدية من أدوات كيفية و نوعية و أدوات أخرى، تعتمد عليهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ساهمت السياسة النقدية في الجزائر نسبيا في استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحقيق مستويات مختلفة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .
- تؤدي السياسة النقدية دورا هاما في تحقيق الاستقرار في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية و ذلك بالتأثير في عرض الائتمان و في استعماله، و محاربة التضخم عن طريق وسائل الرقابة النقدية، وتعمل

المحافظة على توازن ميزان المدفوعات، إلا أن الاعتماد على السياسة النقدية لوحدها غير كافي، إذ لا بد من تضافر سياسات اقتصادية أخرى معها.

2- اختبار الفرضيات:

➤ للسياسة النقدية تأثير على وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أي أن للسياسة النقدية دور فعال في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي باستخدام مختلف الأدوات المعروفة : و لقد توصلنا إلى أن السياسة النقدية لها تأثير مباشر و غير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال ضبط العرض النقدي بغرض توفير السيولة اللازمة للاقتصاد و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

➤ تكمن إستراتيجية ونجاح السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف و بالتالي الوصول للاستقرار الاقتصادي: توصلنا إلى أن إستراتيجية السياسة النقدية من خلال مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف العامة و تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة خاصة في الجزائر، لم يكن بالشكل اللازم و كان بصفة مطلقة في بعض المؤشرات، و بصفة نسبية في بعض المؤشرات و هذا ما ينفي صحة الفرضية.

3- اقتراحات و توصيات:

بعد دراستنا لموضوع بحثنا وعرضنا إلى النتائج المتوصل إليها سنحاول تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كالاتي:

- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية تقوم على الصرامة والشفافية والدقة في اختيار القرار وذلك من خلال إعطاء استقلالية أكثر للسلطة النقدية في اتخاذ قراراتها و تحديد أهدافها.
- تفعيل دور السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع وجود سوق نقدية ومالية و العمل على تطويرهم، بأساليب فعالة حتى لا تتسرب الموارد المالية المحلية نحو الخارج بحثا عن فوائد مغرية.
- لكي تستقر السياسة النقدية يجب عليها المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم و أسعار الفائدة، و فرض احتياطي قانوني للبنوك بهدف تقليل المخاطر، و على بنك الجزائر استخدام أدوات السياسة النقدية بفعالية مثل أداة الاحتياطي الإجباري و سياسة السوق المفتوحة.

4- آفاق الدراسة :

نعتقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين و ذلك نتيجة لجوانب القصور في الموضوع و عليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:

✚ مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

✚ دور السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم.

✚ فاعلية السياسة النقدية و المالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب :

- احمد النهائي، الجهاز المصرفي و الاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر و التوزيع، عمان، 2015 .
- إسماعيل أحمد شناوي و عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2008.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- حميدي عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية - دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية، 2007.
- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية، عماد شؤون المكتبات، الرياض الطبعة الأولى، 1981.
- رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي مفاهيم تحاليل و تقنيات، دار بهاء للنشر و التوزيع، الجزائر، ط01، 2008.
- صالح مفتاح، النقود و السياسات النقدية (المفهوم - الأدوات - الأهداف)، دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة ط1، 2005.
- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي ج2 اضاءات حول جهاز المصرفي و السياسات النقدية و مقاربات كمي، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد القادر محمد، اتجاهات الحديثة في التنمية، جامعة الإسكندرية، 1999.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2013.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تطبيقية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- عوض إسماعيل الحلبي، النقود و البنوك، دار الحكمة للطباعة و النشر، الموصل، 1990.

قائمة المصادر و المراجع

- كرم حداد و مشهور هذلول، النقود و المصارف - مدخل تحليلي و نظري، دار وائل للنشر، عمان.
- محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي و الجزئي و الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 1988.
- محمود يونس، احمد محمد مندور، السيد محمد احمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي، الإسكندرية، 2000.
- وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، لبنان، 2000.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين المصرية ببيروت، 2010.
- وليد مصطفى شاوشي، السياسات النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، 2011

المجلات:

- حساني بوحسون، بربري محمد أمين، اثر معدل إعادة الخصم على الحجم المعروض النقدي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2015.
- روشو عبد القادر، الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، تسميلت، 2020.
- طرايش معمر، بن البار احمد، دراسة العلاقة المسببة بين معدل الاحتياطي الإلزامي و الائتمان المصرفي في الجزائر، مجلة الأفق العلمية، المجلد 13، العدد 03، 2021.
- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 - 2013، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة سوق اهراس، العدد 07، سبتمبر 2014.
- لطيفة بهلول و أيمن حماد و أمال منصور الدهاش، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2010 - 2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 2019، 02.
- محمد صلاح، يونس قرواط، حنان زلاقي، دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الوشريسي، تسميلت، الجزائر، العدد 4، سبتمبر 2018.
- وسام مويسي، امال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000 - 2017، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.

المذكرات:

- أحمد لمياء، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2017 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، جامعة مسيلة، 2018 - 2019.
- إكن لونيس، السياسة النقدية و دروها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة مقدمة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و بنوك، 2010 - 2011.
- البحري عبد الله، اثر العولمة على فعالية السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع و مالية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية و مدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- بن ويس خيرة، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج تخرج شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك و اعمال، سعيدة، 2014 - 2015.
- بوحلفاية فيصل، بوكشدة لحسن، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مسيلة، 2019-2020.
- بوزعور عمار، السياسة الاقتصادية و آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008.
- دوراسي مسعود، السياسة المالية و دروها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2005 - 2006.
- زناقي سيد احمد، السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2016-2017.
- عجلان صباح، دور البنوك المكزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود تمويل، جامعة بسكرة، 2018-2019.
- علي بلكبير، فارس طلوش، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و بنوك، جامعة ام البواقي، 2013-2014.

قائمة المصادر و المراجع

- لحول عبد القادر، إشكالية تطبيق السياسة النقدية الأهداف المربع السحري في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، دراسة قياسية - مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة سعيدة 2007-2008.
- محمد فوداو، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة و أهم الإصلاحات من اجل المسايرة (حالة الجزائر) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- ملازم زين الدين، اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل التنمية، قامة، 2012.

التقارير و القوانين و المراسيم:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- بنك الجزائر - حوصلة التطورات النقدية و المالية لسنة 2017، و توجيهات 201.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 03، 2017.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 49، مارس 2020.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 46، جوان 2019.
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد (49/45/41/37)، 2016/2017/2018/2019.
- المادة (40) من قانون النقد و القرض.
- المادة رقم (93) من القانون (90-10).
- المادة رقم (76 - 77) من قانون (90-10) .
- 10. المادة رقم (41) من الامر (03 - 11) .

المواقع الالكترونية:

1. www.aps.dz

2. www.ons.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Jean –pierre PATAT, Monnaie, institutions financières et politique monétaire ,4eme édition, économique ,France ,1987.